



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة



كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم الفلسفة

رقم التسجيل :

الرقم التسلسلي :

نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

تحت

أ. الحاج علي

من إعداد الطالبة :

إشراف الأستاذ :

➤ ربيعة تبسي

كمال

لجنة المناقشة :

جامعة 08 ماي 1945	أستاذ محاضر	مشرفا	- أ. الحاج علي كمال
جامعة 08 ماي 1945	أستاذ محاضر	رئيسا	- أ. حميدات صالح
جامعة 08 ماي 1945	أستاذ محاضر	مقررا	- أ. العالم عبد الحميد

السنة الجامعية : 2016 / 2017



الشكر

أشكر الله تعالى على منحي العون في إنجاز هذا البحث ،
و أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الحاج علي الذي أشرف
على إنجاز بحثي هذا و تحمل معي مشاقه رغم التزاماته و أعماله.
كما أتوجه بأسمى معاني التقدير و الشكر إلى السادة أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

الطالبة : ربيعة تبسي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع " ثمرة تعبى و خلاصة اجتهادي "

إلى والدي الكريمين حفظهما الله من كل مكروه

إلى أخواي و أختاي

إلى من كان خير أخ و خير صديق ، و مد لي يد العون وقت الضيق

"زوج أختي"

إلى عصفوري المدلل "جواد"

إلى كل من مد لي يد العون و شجعني و لو بكلمة على إتمام هذا العمل

الطالبة : تبسي ربعة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : العقد الاجتماعي الأسس النظرية و أبرز المنظرين .

- أولا : مفهوم العقد والعقد الاجتماعي .
- ثانيا : الحق الطبيعي باعتباره أساس للعقد الاجتماعي.
- ثالثا : الجذور الفكرية لنظرية العقد الاجتماعي .
- رابعا : أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي.

- فكرة العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

- فكرة العقد الاجتماعي عند جون لوك .

الفصل الثاني : الإنسان عند روسو بين الطبيعة و المجتمع

- أولا : الروافد الفكرية لفلسفة روسو .
- ثانيا : حالة الطبيعة و الإنسان الطبيعي .
- ثالثا : الحالة المدنية و الإنسان المدني.
- رابعا : العقد الاجتماعي عند روسو .
- خامسا : التعارض بين الفرد و المجتمع .

الفصل الثالث : الحقوق و بناء الدولة في فلسفة روسو

- أولا : الحرية و المساواة .
- ثانيا : السيادة كأساس لبناء الدولة عند روسو .
- ثالثا : الحكومة في فلسفة روسو .
- رابعا : دولة الحق و القانون عند روسو .
- خامسا : نقد و تقييم .

الخاتمة .

قائمة المصادر و المراجع

مقدمة

مقدمة

يعد مفهوم الإنسان من بين المفاهيم الأساسية التي عنيت الفلسفة بدراستها و البحث فيها ، فقد عالج الفلاسفة فكرة وجود الإنسان ، و تساءلوا عن كيفية تكون فكره و تاريخه و حضوره في العالم ، و كذا عن مجتمعه و عن نظامه الأخلاقي و الاقتصادي و السياسي ، فالسؤال الفلسفي كان يحاول رصد جميع الظواهر المتعلقة بهذا الكائن الحي و حتى نتوصل إلى مفهوم شامل للإنسان لا بد من التساؤل حول تواجده في المجتمع ، و حول إمكانية قبوله للعيش و التواصل مع الآخر ، و شروط تحقيق مبدأ المدنية التي تحقق إنسانية الإنسان و ذلك بإخراجه من ظلمة الطبيعة و عزلتها إلى العيش الكريم .

و لا يعني هنا أن الأفكار التي جاءت بها الفلسفة الحديثة و فلسفة الأنوار على وجه الخصوص كانت بمثابة الثورة على جميع الأنظمة الكلاسيكية ، و خاصة الأفكار السائدة في العصور الوسطى ، فقد حاولت الفلسفة الحديثة إلقاء الضوء على حقوق الإنسان و علاقته بالدولة ، بوصفه الكائن العاقل القادر على الدخول في علاقات مع غيره من الأفراد و إن وجود الفرد في جماعة كان من بين الأفكار التي سعى الفلاسفة للبحث فيها و التساؤل حول كيفية انتقال الإنسان من الحياة الطبيعية إلى حياة الاجتماع و التمدن ، أو لنقل نشأة الاجتماع السياسي و بقاءه و استمراره ، و من هنا برزت نظرية العقد الاجتماعي ، التي حاولت الدفاع عن حقوق الأفراد متخذة من العقد أو الاتفاق أساسا لذلك ، كما حاولت التوفيق بين الإرادة العامة للجماعات و الإرادات الفردية أو الجزئية المنضوية تحتها و منه إزالة التناقض بين ميولات الإنسان الفردية و واجباته الاجتماعية.

لقد عرفت نظرية العقد الاجتماعي أوج ازدهارها في القرن السابع عشر لدى مفكري عصر النهضة و التنوير في أوروبا ، الذين يرون أن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم و تنازلوا عن بعض أو كل حقوقهم لصالح هيئة اجتماعية عامة ، ذات إرادة كلية تملك سيادة تامة على

الجميع يعبر عنها بمجموعة الأعراف و القواعد و القوانين التي تضعها أو تسنها و التي توزع الحقوق و الواجبات على أعضائها .

و يرى مفكرو عصر التنوير أن العقد الاجتماعي هو ثمرة التفكير العقلاني و الرغبة في السلام و التعاون على مواجهة الأخطار في الحال الطبيعية ، حيث ينتقل الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المجتمعية المدنية ، فتنقل بذلك حقوقه من طبيعية إلى مدنية .

فقد أعيدت طرح فكرة حقوق الإنسان و تواجهه داخل المجتمع بصيغة تتماشى مع متطلبات الحياة الحديثة آنذاك .

و لعل أبرز نظرية ناقشت هذه الفكرة في ذاك الوقت نظرية العقد الاجتماعي و يعد جان جاك روسو من أهم مؤسسيها ، و نظرية العقد عنده تجعلنا نطرح جملة من التساؤلات و هي : كيف أثرت أحداث عصر التنوير على تفجير عبقرية روسو ؟ و ما الجديد الذي أتى به ؟ و كيف صاغ نظريته حول الاجتماع البشري ؟ أو كيف رد روسو الاعتبار لإنسانية الإنسان التي كان قد فقدتها في عصور مضت ؟

إن الدافع الذي كان وراء اختيارنا لهذا الموضوع كمشروع بحث هو إطلاعنا على كيفية انتقال الإنسان إلى المجتمع المدني لدى الفلاسفة المحدثين بشكل خاص و إعجابي بفكر جان جاك روسو خاصة ، كونه فيلسوف عمل على تغيير مجرى الأحداث الاجتماعية و السياسية في وقته ، و رد الاعتبار لإنسانية الإنسان و تنظيم واجباته وفق ما يمليه القانون، حيث كانت أفكاره الممهدة للرئيسي للثورة الفرنسية ، فقد ساهمت نظريته – العقد الاجتماعي- في بناء الدولة الحديثة ، ليس في بلاده فرنسا أو في أوروبا فحسب ، بل في الكثير من دول العالم ، كما حاولت قلب الأنظمة السياسية و الممارسات الكلاسيكية و الأخذ بما يتماشى مع متطلبات الحياة ، و إعطاء قيمة للأفراد الذين لم يكن ينظر إليهم إلا

كونهم محكومين و غير قادرين على إدارة الشؤون العامة ، لقد أصبح الفرد بعد أفكار روسو مصدر لا غنى عنه في استمداد شرعية السلطة .

و قد أصبحت فكرة العقد معيار للمفاضلة بين الأنظمة السياسية الحاكمة و أساسا لمعرفة فضاءات الحرية التي يتمتع بها الأفراد و كذا المساواة التي لا بد أن تحل محل التفاوت و الطبقة .

و لقراءة فكر جان جاك روسو كان لا بد من الوقوف على أبرز ما اشتهر به ، فكانت نقطة الانطلاق الرئيسية و التي يدور حولها موضوع البحث فكرة انتقال الإنسان من الحياة الطبيعية إلى الحياة المجتمعية أو المجتمع المدني ، و ما تمخض عن هذا الأخير من قوانين و أنظمة و حقوق و واجبات أو تشكل الدولة و قيامها بالمعنى الصحيح ، و منه الوصول إلى نقاط التناهي لفكر روسو السياسية التشريعية و السيادية و كل ما له علاقة بحياة الإنسان كفرد في المجتمع .

انطلاقا من هذه المقاربة الأولية المتعلقة بالإطار العام الذي يسير فيه بحثنا هذا ، و الذي سعينا في إنجازه وفق المنهج التحليلي الذي يعنى في المقام الأول بتحليل أفكار روسو ، و لقد كانت أفكاره تتعلق بالإنسان ككائن له مجموعة من الخصائص، كان يحيا حياة بدائية سابقة على الجماعة ، ثم ارتبط فيما بعد مع باقي أفراد جنسه ليشكل المجتمع المدني ، و ليرسم فيه حقوقه و واجباته و يفرض سيادته دون غيره .

و لقد سعينا في بحثنا هذا في رسم الصورة الحقيقية لفكر روسو دون مبالغة أو تقيد فاعتمدنا على مؤلفاته و على رأسها كتابه العمدة " العقد الاجتماعي" الذي مكننا من الغوص أكثر في فهم فكر روسو السياسي ، و كذا كتابه "خطاب حول أصل التفاوت بين الناس" و الذي يعتبر بمثابة المفتاح الأول لأية محاولة لقراءة أفكار روسو ، كما لا ننسى كتابه "الاعترافات" و الذي ساعدنا على فهم المشارب الفكرية التي ساعدت على تفجير

عبقرية الفيلسوف ، إضافة إلى كتابه " محاولة في أصل اللغات " على الرغم من أنه لم يكن على اتصال مباشر بموضوع بحثنا .

و بما أن فكرة العقد الاجتماعي لم تكن جديدة في الفلسفة الحديثة أي أنه توجد إشارات و آراء و أفكار حول فكرة الاتفاق و تشكيل الدولة أو المجتمع ، فقد وجب علينا البحث في الجذور التاريخية لهذه الفكرة ، و كانت من بين الكتب التي اعتمدنا عليها في ذلك كتاب "الجمهورية لأفلاطون " و كذا كتاب التتين l'éviathan لهوبز و " رسالة في الحكم المدني لجون لوك " و كتاب " المدينة الفاضلة "للفارابي ، و غيرها من الكتب التي دعمنا بها الموضوع ، و الذي رسمنا له الخطة التالية :

المقدمة حاولنا فيها رسم الخطوط العريضة للموضوع ، و تقديم أهم الإشكاليات التي يطرحها و المنهج الذي سرت عليه و كذا الصعوبات التي واجهتنا .

تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول ، كرسنا الفصل الأول لبحث مفهومي العقد و العقد الاجتماعي ، و كذا الوقوف على الجذور التاريخية لنظرية العقد الاجتماعي عبر أغلب مراحل التطور البشري ، و البحث في مفهوم الحق الطبيعي باعتباره مصدر العقد و كذا تسليط الضوء حول فكرة العقد عند كل من هوبز و لوك باعتبارهما من فلاسفة العقد الاجتماعي دون منازع .

ثم تناولنا في الفصل الثاني دراسة الإنسان في فكر روسو و كيفية انتقاله من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية و ركزنا على فكرة العقد الاجتماعي عنده كونها صلب موضوع بحثنا ، ثم تطرقنا إلى حدود التعارض بين الفرد و المجتمع عند روسو .

أما الفصل الثالث فقد عنوانه تحت الحقوق و بناء الدولة في فلسفة روسو فكان العنوان يعكس المحتوى أو المضمون ، حيث تعرضنا لفكرة الحرية و المساواة كونها من أهم الحقوق التي نادى بها روسو و طالب بإبقائها ، ثم تحدثنا عن السيادة و التي تكون حسب

بيد الشعب دون غيره ، ثم رسمنا معالم الحكومة عند روسو ، و أخيرا تطرقنا إلى الدولة التي نادى بها و عمل على إحلالها في المجتمع و هي دولة القانون و التي تضمن حقوق الأفراد .

و كانت خاتمة البحث عبارة عن حوصلة لجملة الأفكار التي سبق عرضها فيما قبل ، و لقد واجهتنا صعوبات أثناء القيام ببحثنا هذا و تمثلت في جمع المادة المعرفية ، و صعوبة ترجمة و قراءة المراجع باللغة الفرنسية و التي كان من الضروري إدراجها .

الفصل الأول :

العقد الاجتماعي الأسس النظرية و أبرز المنظرين

أولا : مفهوم العقد و العقد الاجتماعي.

ثانيا : الحق الطبيعي باعتباره أساس للعقد الاجتماعي

ثالثا : الجذور الفكرية لنظرية العقد الاجتماعي .

رابعا : أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي .

إذا كانت الفلسفة تساؤل عن الإنسان كذات ، كفكر ، كتاريخ ، كحضور في العالم و هي أيضا تساؤل عن مجتمعه و عن محيطه ، فالسؤال الفلسفي يحاول رصد الظواهر المتعلقة بهذا الكائن الحي ، و الذي كان محط اهتمام الفلاسفة منذ القديم ، حيث تساؤل

الكثير منهم حول متطلبات عيش الإنسان و مقتضيات التواصل و تحقيق مبدأ المدنية التي تخفق هي الأخرى إنسانية الإنسان ، و ذلك بإخراجه من عزلة الطبيعة و عنها على أراضيها العيش المتأنس ، و مرحلة الانتقال هذه هي ما تعرف بالعقد الاجتماعي ، حيث يرى الفلاسفة هذه النظرية أن الإنسان كان يحيا حياة طبيعية بدائية يسعى فيها لتحقيق رغباته و إشباع حاجاته الضرورية فحسب ، ثم اضطرت الظروف إلى الاجتماع مع أفراد جنسه و تشكيل المجتمع المدني بالمعنى الحديث ، و قبل الخوض في حيثيات هذه النقطة يحسن بنا تحديد مفهومي العقد و العقد الاجتماعي .

أولا : مفهوم العقد و العقد الاجتماعي

1. مفهوم العقد

أ. لغة :

العقد في اللغة الفرنسية Contrat و في اللغة الإنجليزية Contract ، أما في اللغة العربية ، فالعقد مشتق من الفعل عقد ، يعقد عقدا ، و هو نقيض الحل ، و نقول عقد الحبل ، و "العقدة : حجم العقد " و عقدت الحبل و البيع و العهد فانهقد¹ " ، و العقد بمعنى العهد و جمعها عقود ، و تعاقد القوم بمعنى تعاقدوا ، و "عاقده مثل عاهدته"² .

و العقد بين الطرفين بمعنى أن "بينهم مواد و معاهد أي مودات و عهود"³ و بالتالي فالعهد هو عبارة عن "اتفاق بين طرفين يلتزم بمقتضاه كل منهما تنفيذ ما اتفقا عليه ، كعقد البيع و الزواج و عقد العمل"¹.

¹ ابن منظور ، لسان العرب ، مادة العقد ، ج3 ، دار إحياء التراث العربي للنشر و التوزيع ، بيروت ، ط3 ، 1999 ، ص 309.

² لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء ، معجم مقاييس اللغة ، مادة العقد ، ج4 ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، دم ، ط ، 1979 ، ص 84.

³ أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الوخشري ، أساس البلاغة ، مادة العقد ، ج1 ، دار الفكر العلمية ، لبنان ، ط1 ، 1998 ، ص 665.

و قد يطلق العقد على أصحاب الرأي فيقال " أهل الحل و العقد و هم الولاة و عليه القوم الذين بينهم تصريف الأمور² " .

فالعقد في اللغة يعني الإحكام ، فيقال عقد الحبل أي شده و عقد البيع أحكمه .

فالعقد من حيث دلالاته اللغوية هو تبادل للمنافع بين طرفين أو أكثر ، فالحياة الاجتماعية و الاقتصادية تقتضي ذلك ، شريطة ألا يحلق ضرر بطرف ما عل حساب الطرف المقابل.

ب. اصطلاحاً :

حتى يتم العقد وجب وجود طرفين أو أكثر و منه فالعقد " اتفاق بين طرفين أو أكثر يلتزم كل منهما بمقتضاه دفع مبلغ من المال أو أداء عمل من الأعمال لشخص آخر أو عدة أشخاص³ " ، غير أنه هناك فرق بين العقد و الاتفاق عند بعض الفقهاء ، حيث يرون أن العقد إلزام على سبيل الأحكام ، أما الاتفاق فهو توافق إرادتين على إنشاء التزام أو تعديله "

أما إذا نظرنا إلى العقد من الناحية القانونية فنجد عقد العمل و هو "اتفاقا يلتزم شخص بمقتضاه أن يعمل في خدمة شخص آخر لقاء أجر معين⁴ " ، فيصبح للعقد دلالة قانونية تحاول أن تنظم مختلف النشاطات بين الأفراد خاصة الاقتصادية منها و الذي بموجبه تحرير العقد .

¹ شعبان عبد العاطي عطية ، أحمد حامد حسين و آخرون ، المعجم الوسيط ، مادة العقد ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط4 ، 2004 ، ص 614 .

² أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مادة العقد ، ج1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2008 ، ص 1527 .

³ رحيم أبو رغيف الموسوي ، الدليل الفلسفي الشامل ، مادة العقد ، ج2 ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ط1 ، 2013 ، ص 249 .

⁴ جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، مادة العقد ، ج2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط1 ، 1982 ، ص 82 .

و العقد عن سبنسر هو الصورة المثالية لجميع العلاقات الاجتماعية¹ ، فالعقد في الفلسفة "يقال عقد على ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد الطرف أي ما يتضمن التزامات أو تعهدات متبادلة² " .

2. مفهوم العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي Contrat Social هو اتفاق بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم و هو في حالة الطبيعة أن يعهد في شخصه و كل ما لديه من قدرات على الإرادة العامة Volonté générale و بالتالي فهو " جملة الاتفاقات الأساسية في الحياة الاجتماعية و بمقتضاها يضع الإنسان نفسه و قواه تحت إرادة المجتمع³ " .

و على هذا الأساس تقوم نظرية العقد الاجتماعي و هي نظرية تفسر نشأة الاجتماع السياسي و بقاءه و استمراره متخذة من الاتفاق الاجتماعي الذي يقره لئاس طوعية فيما بينهم أساسا، للحقوق و الواجبات التي تنظم الحياة المشتركة "و قاعدة للتوفيق بين الإرادة العامة للجماعات و الإرادات الفردية أو الجزئية المنضوية تحتها ، و أداة تحلو دون تصعيد التنافس على المصالح و المراتب إلى الحد الذي يجعل منه صراعا تتاحريا يهدد الناس في حقوقهم و حرياتهم⁴ " .

و بالتالي ففكرة العقد الاجتماعي نقلت الإنسان مما كان يوحد من قبل (الطبيعة) إلى الجماعة السياسية فأصبح يوحد التعاقد مع غيره ، و قبول القرارات و القوانين و الأنظمة للعيش في ظل حكومة أو مجتمع مدني ، " للعقد الاجتماعي إذن بعد مزدوج فهو في الآن

¹ مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، مادة العقد، دار قباء الحديثة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، دط، 2007، ص 421.

² أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، مادة العقد ، ج1، منشورات عويدات، بيروت ، ط2، 2001، ص 224.

³ أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مادة العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 1527.

⁴ جان جاك شوفالبيه ، أمهات الكتب السياسية ، ترجمة ، جورج صدقي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، دط، 1980، ص 35.

ذاته عقد ارتباط و عقد خضوع ، إنه من المدنية جمعية و أن خضوع مشترك لسلطة مشتركة¹ .

فالعقد الاجتماعي أبرز ما يمثله نظرية العقد الاجتماعي و التي ظهرت معالمها تحديدا في القرون الوسطى إلا أنه تم تنظيمها من قبل فلاسفة القرنين السابع و الثامن عشر .

ومن أبرز الفلاسفة القائلين بالتعاقد الاجتماعي كركيزة لوجود الدولة هم "هوبز² ، لوك³ ، روسو⁴ " ، فالعقد عند هؤلاء هو الذي نقل الأفراد من حالتهم الطبيعية الأولى إلى مجتمع منظم تسود فيه سلطة حاكمة و الدولة تستمد مشروعيتها من سيادة الشعب .

و العقد عند روسو يتنازل بمقتضاه الأفراد عن حقوقهم لصالح الإرادة العامة ، و بالتالي يصبح كل فرد جزءا لا يتجزأ من الكل حيث يقول " إن الإنسان يربح بالعقد الاجتماعي حريته المدنية و إن خسر به حريته الطبيعية⁵ " .

¹ فريديك وورم ، الفلسفة في 100 كلمة ، ترجمة ، محمد جديدي ، منشورات صفاف ، بيروت ، ط1 ، 2015 ، ص 60 .
² توماس هوبز فيلسوف ولد عام 1588 و دخل أكسفورد و هو في 15 مكث بها خمس سنوات يتلقى المنطق و الطبيعيات دون اهتمام كبير ، عمل في خدمة ليكون كاتما لسره و معاناته في نقل مؤلفاته إلى اللاتينية ، و لم يكتب شيئا في الفلسفة ، حتى بلغ سن الأربعين ، اتضحت معالم فلسفته عام 1640 ، من أهم مؤلفاته : مبادئ القانون الطبيعي السياسي ، التين الهائل (لجورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، دار الطليعة ، ط2 ، 1997 ، ص 708) .

³ جون لوك فيلسوف تجريبي أنجليزي ولد في 29 أغسطس 1932 في يجننون ، تعلم في مدرسة وستمنستر ، ثم في كلية كنيسة المسيح في أكسفورد ، حيث انتجب طالب مدى الحياة ، لكن هذا اللقب سحب منه سنة 1664 بأمر من الملك ، و في عام 1668 ، أصبح طبيب لعائلة أنتوني آشلي ، أنكر الأفكار الأطرية ، توفي في 28 أكتوبر 1704 ، من أشهر مؤلفاته الحكومة المدنية ، رسالة في التسامح ، (عبد الرحمان بدوي ، موسوعة الفلاسفة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط1 ، 1984 ، بيروت ، ص 37) .

⁴ جان جاك روسو فيلسوف فرنسي ولد في 28 جوان 1712 بجنيف من أسرة فرنسية نزحت إلى سويسرا ، لظروف دينية فاستقروا في جنيف عام 1529 ، فقد روسو أمه بعد ولادته ن و كانت أمه تدعى سوزان برنار ، أما أبوه فيدعى إسحاق روسو و كان يعمل ساعاتيا و أستاذ رقص ، عرفت حياة روسو الكثير من التحول من أهم مؤلفاته مقالة في الفنون و العلوم 1749 ، خطاب في أصل التفاوت 1753 ، مقالة في الاقتصاد السياسي 1758 ، العقد الاجتماعي 1762 ، الاعترافات (1765-1770) أحلام متنزّه متفردة 1778 ، توفي في 20 ماي 1778 ، عن عمر ناهز 66 سنة .

⁵ جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص 82 .

فلا يوجد تعارض بين حرية الإنسان و خضوعه لقوانين مجتمعه ، لأن تنازل الفرد عن بعض من حريته للصالح العام لا ينتقص من هذه الحرية ، بل يتنازل الفرد عن جزء من حريته لتحقيق حرية أكبر في إطار مجتمع منظم يخضع لقوانين موضوعية .

فالعقد الاجتماعي حسب روسو " هو مجموع المواثيق و الموصفات الأساسية التي تتضمنها الحياة في المجتمع ¹ " .

ثانيا : الحق الطبيعي باعتباره أساسا للعقد الاجتماعي

لقد شغلت فكرة الحق الطبيعي المفكرين و الفلاسفة منذ زمن طويل و لازمت هذه الفكرة كفاح الإنسان من أجل التوصل إلى المجتمع القائم على الفضيلة و العدل ، و ظل حلم الوصول إلى هذا المجتمع الذي لم ينفك المفكرون يحلمون به إلى يومنا هذا .

و لقد نشأ مفهوم الحق الطبيعي ² عند الفلاسفة اليونان القدامى عندما اختلف الناس دول القوانين و تساءلوا عن عدالتها ، فكان مفهوم الحق الطبيعي يعني السعي نحو عدالة أسمى و أشهر مثال على اللجوء إلى الحق الطبيعي ما أورده الأسطورة اليونانية في التأليف التراجيدية الإغريقية هو مثال أنتيجون Antigone الذي روته مأساة سوفوكليس المشهورة عن أنتيجونة التي تحدث أمر عمها "كريون" بعدم دفن جثمان أخيها بولينيكس فقامت بدفنه معتمدة على حقها الطبيعي في ذلك ، فحكم عليها عمها بالإعدام ³ " لأنها خالفت أوامره بقولها " سأدفن أخي و الموت شرف في سبيل هذا الواجب ، سأرقد بجانبه و أؤدي بذلك

¹ أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، مرجع سابق ، ص 224.

² الحق الطبيعي ، يعني مجموع الواجبات الكونية الثابتة و اللازمة و المشتقة من الطبيعة الإنسانية باستقلال عن كل حق و عن كل مجتمع و يشمل حق الحرية ، حق الحياة ، حق الملكية .

³ أحمد عثمان ، الشعر الأغريقي ، سلسلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، دط، 1984، ص 231.

حقا من حقوق الله علي¹ ، فأنتيجونة تحدث القانون الذي صنعه البشر و اختارت الإرادة الإلهية و الحق الطبيعي .

و لقد ساهمت الفلسفة الرواقية بدورها في بلورة فكرة الحق الطبيعي ، فقد عرفت الفلسفة الرواقية الحق الطبيعي بأنه شرعية مكتوبة إلهية و أبدية و ينبع هذا التصور الرواقي في نظره توحد بين الطبيعة و الله و في هذا الإطار تكمن حرية الإنسان في الخضوع لهذه الشريعة .

"فيجب ألا يعيش الناس منعزلين ... تفصل بينهم الحدود و الحواجز المصطنعة و يخضع كل منهم للقانون الخاص بدولته ، بل يجب أن يعبر كل منهم أنه مواطن في وطن واحد كبير هو الدولة العالمية² " . لأن الخضوع في نظر الرواقية يجب أن يكون لقانون الطبيعة الذي يقود البشر إلى الفضيلة و دون أن يأخذ الفرد بالاعتبار الظروف التاريخية و غيرها ، كون لحق الطبيعي أبديا و عاما ، و غير متبدل ، فهو في كل زمان و مكان .

فالتبيعة هي التي فرضت الحرية و المساواة على الناس أجمعين "فلا يوجد عند الرواقيين من ولدوا عبيدا ... بل كل بني البشر يشتركون في المواهب و الحكمة³ " ، و لا يخفى عنا أن شيشرون أبرز فقهاء الرومان المتأثرين بفلسفة الرواقيين أسهم هو الآخر في تحديد أو بلورة مفهوم القانون الطبيعي ، فاعتبره منتشر بين جميع البشر ، و إن الناس أحرارا بخضوعهم لهذا القانون الذي ينبع من العناية الربانية و من الطبيعة البشرية العاقلة ، أي أن العقل هو مصدر معرفة القانون الطبيعي .

¹ علي حافظ، سوفكول ، أنتيجونة ، أجاكس ، فيلوكتة ، وزارة الإعلام ، الكويت ، دط، 1973، ص 22.

² إبراهيم دسوقي أباضة ، عبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، بيروت ، دط، 1973، ص 81.

³ المرجع نفسه ، ص 82.

و لقد عملت المسيحية على استحداث فكرة الحق الطبيعي بمعاني جديدة لم تعرف عند اليونانيين تتضمن الرواية الجديدة لدور الإنسان الأساسي في العالم و احترام الثقافات و الاقتناع بقدسية الإنسان و غيرها .

ثم صارت فكرة القانون الطبيعي وسيلة العقل البشري للسيطرة على الطبيعة و كان ذلك مع بدايات القرن السابع عشر ، فالإنسان هو الذي يسعى لاكتشاف القانون الطبيعي فيستثمره لصالحه بواسطة إعمال العقل ، و بما أن قوانين العقل تتطابق مع قوانين الطبيعة لأن الأمر يتعلق في الحقيقة بقانون واحد ، و أصبحت الطبيعة الإنسانية هي نفسها المرجعية للقانون و القيم .

و لقد ذهب المفكر الهولندي غروتوس¹ إلى الاعتقاد بأن القانون الطبيعي هو قرار عقل سليم في أمر من الأمور حيث يحكم عليه بحسب ملائمة أو مخالفة للطبيعة العاقلة ، هل هو فاسد أخلاقيا أم غير فاسد ؟ و بالتالي هل هذا العمل هو واجب أم مخلوق من قبل الله خالق هذه الطبيعة ؟

أما صامويل بوفندورف² فقد رأى أن الحق الطبيعي ضروري لا يتغير قائم على وجود نظام أخلاقي عالمي ، و قاعدة داخلية مستقلة للعدالة فوق القوانين المدنية ، استمدته العقل من طبيعة الأشياء و صنف القانون الطبيعي كمعطى أساسي و أول للكائن البشري .

و لقد وضع الفيلسوف توماس هوبز هو الآخر لبنات جديدة في مفهوم الحق الطبيعي حيث اعتبره هو تلك القدرة و الجهد الذي يملكه الإنسان لحماية نفسه ، فهو تلبية للرغبات و الشهوات و يتمثل الحق الطبيعي أساسا في الحرية ، حيث يستخدمها الفرد للحفاظ على حياته ، و هو بمعنى آخر الاستحواذ في كل لحظة على ما يمكن الاحتفاظ به ،"فالسلم

¹ غروتوس Grotius مفكر سياسي و فقيه قانوني هولندي (1583-1645) .

² صامويل بوفندورف (1632-1694) فيلسوف يعد رائد التنوير الألماني و واضع أسس علم القانون المدني .

كقانون طبيعي أساس ينبع من قناعة ثابتة من أن العيش في ظل الحق الطبيعي الفردي هي حياة لا يطبقها العقل¹ .

في حين يرى جون لوك أن الحق الطبيعي حق منحنا إياه الطبيعة ، و قد عرفه الإنسان حين كان يحيا حياة بدائية ، حيث يتولى كل فرد حماية حقوقه بنفسه ، و يعرف حقوق الآخرين و يحترمها ، و "للطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان ، فالجميع متساوون مستقلون ، و ليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته"² و منه يرى لوك أنه لولا القانون الطبيعي لصارت حرية الأفراد فوضى ، ومنه استنتج قانونا عقليا يصل من خلاله الناس إلى الاتفاق الاجتماعي فحقوق الفرد السياسية نابعة من ملكيته الفردية و التي ينبثق عنها فيما بعد الحقوق السياسية .

و تظهر قوانين الطبيعة عند جان جاك روسو عند انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية ، لأن الإنسان الطبيعي ليس في حاجة إلى هذه القوانين و تبقى الحرية و المساواة عند روسو هي جوهر الحقوق الطبيعية ، و عليه فإن تنازل الناس عن حقوقهم للإرادة العامة كان الغاية منه إقرار الحق في الحرية و المساواة على أساس اجتماعي ، و لا شيء غير هذا يبرر قيام الدولة و القوانين التي تضعف هذه الأخيرة ، هي تعبير عن الإرادة العامة للناس ، و هكذا تتحقق حقوق الإنسان الطبيعية من خلال تحولها إلى حقوق مدنية ، فالحرية و المساواة عند روسو حقوق طبيعية وهبها الله للناس "بينما أن الحرية إذ هي هبة من الطبيعة فقد وهبت لهم كونهم بشرا ، فإن آباءهم ليس لهم حق ما بأن يجردونهم منها"³

¹ Thomas Hobbes, le citoyen ou les de la politique , traduit par Sommoel Sorlière, flammarion , Paris , 1982k P 96.

² محمود شوقي الكيال ، الحكومة المدنية جون لوك و صلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، الدار القومية ، للطباعة و النشر ، دم ، دط ، دس ، ص 15.

³ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتير ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، دط، 2012، ص 119.

فالحقوق الطبيعية هي المعيار أو المرجعية المعتمدة في التشريعات و القوانين ، و منه فالحقوق الطبيعية هي تلك الحقوق التي تتبع من طبيعة الإنسان ، الحقوق التي تؤلف جزءا من كيانه و التي تتجم عن وجود الإنسان بالذات ، فقد ولدت مع الإنسان نفسه ، و هي موجودة في ضمير كل فرد ، إنها ثابتة أبديا ، فالإنسان لا يمكنه التنازل عن حقوقه الطبيعية و لو شاء ذلك ، لأنه مهما فعل يظل إنسانا و لا يمكنه التخلي عن كونه إنسان و بالتالي التخلي عن صفته الحقوقية و إن عدم ممارسته حقوقه لا يعني عدم وجودها .

إن فكرة القانون الطبيعي تعني وجود قواعد قانونية أسبق و أعلى من القانون الوضعي¹ ، فالقانون الطبيعي " طريقة لفهم مسار البشرية كما أنه محاولة لتحقيق هذا المصير في جماعة ما من أجل كل إنسان² " .

و كان من الواجب المحافظة على الحرية و المساواة و الكرامة و غيرها باعتبارها حقوق فطر عليها الإنسان ، و لقد نشأت فكرة التسامح كقاعدة فكرية و سلوكية تضمن الحفاظ على هذه الحقوق ، و تفيد هذه الفكرة بقبول الآخر على ما هو عليه ، "فلإنسان أن يفكر كما يشاء و يعبر عما يشاء و من حق الإنسان الطبيعي التمتع بحريته و حقه في المساواة و على الآخر أن يتقبل هذا و يحترمه³ " .

و من الحق الطبيعي صيغت فكرة الحق الوضعي باعتباره جملة من القواعد المنظمة لعلاقة الأفراد فيما بينهم ، أو باعتباره تحديدا لما هو الحق و لما هو الواجب بالنسبة للجماعة ، و هذا من باب التشريع المجتمعي للقانون الطبيعي .

و لقد عمل فلاسفة العصر الحديث في أوروبا على التأسيس لحقوق الإنسان تأسيسا يرجع بها إلى حالة الطبيعة ، أي العودة إلى مرحلة ما قبل الثقافة و الحضارة ، ومنها إلى العقد

¹ القانون الوضعي ، هو جملة القوانين و الأنظمة التي وضعها الإنسان لتسيير و تنظيم الحياة الاجتماعية و بناء المتمدن المدني .

² برنار غوتوينز ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط1، 1982، ص 149.

³ روبرت بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ج2، ترجمة حسن علي دنون ، مطبعة دار المتنبى ، بغداد ، دط، 1964، ص 97.

الاجتماعي المؤسس للاجتماع البشري " فأساس القانون إذا أن الناس تربطهم قيم التعاون و المحبة مدفوعين إلى ذلك بالعقول و العواطف مما يجعلهم ينظمون حياتهم وفق قوانين يلتزمون بها ، و يشمل هذا النظام تلك المؤسسة التي يقيمونها بالتعاقد "الدولة ...¹ .

ثالثا : الجذور التاريخية لنظرية العقد الاجتماعي

من بين الأفكار التي تطرق إليها الفلاسفة فكرة الاجتماع البشري فوردت بذلك فكرة الاتفاق أو العقد الاجتماعي عند الكثير من المفكرين و الفلاسفة و علماء القانون ، فقد ذهب الفيلسوف الصيني كونفوشيوس إلى الاعتقاد أن الحاكم مفوض من الله على الأرض ليحكم وفق عقد يحدد نصوص هذا التفويض ، و الطاعة واجبة للحاكم طالما احترمت نصوص هذا العقد ، و إلا فالأفراد يملكون الحق في الثورة عليه .

كما نجد العالم الروماني كرتيادس Cartiades " يرى أن الناس كانوا يعيشون قديما بلا قانون و كان الواحد منهم يعتدي على ممتلكات و حرمان غيره و هذا ما أدى إلى انتشار القلق و الخوف و اضطراب الأوضاع و لذلك فقد سعوا إلى إبرام عقد فيما بينهم يخضعون وفقه لنظام يكون من اختيارهم .

غير أن هذه النظرية - العقد الاجتماعي- ترجع في الأصل عند أغلب المفكرين إلى "السفسطائيين² " الذين رأوا أن الإنسان يضع القيم بإرادته³ " أي أنه يختار المبادئ و الأنظمة التي تسير حياته حسب ما يشاء ، فيضع كل فرد لنفسه قاعدته بالنسبة للخير و الشر و السياسة و حتى في الأخلاق ، حيث يقول بروتاغوراس الذي يعد من أبرز

¹ جون توشبار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، الدار العالمية ، بيروت ، ط1، 1981، ص96.

² السفسطائيون: مجموعة من الفلاسفة من أهل البراعة أمثال جورجياس و بروتاغوراس ، علموا اليونانيون ليكونوا صالحين .

³ فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانية للفكر الغربي الحديث ، بستان المعرفة ، الإسكندرية ، ط1، 2001، ص 17.

الفسطائيين بأن "الإنسان مقياس الأشياء جميعا ، هو مقياس وجود ما يوجد منها و مقياس ما لا يوجد"¹ .

و بما أن الاجتماع قد حدث فالإنسان هو الذي سعى إلى ذلك و أوجده و أن " النظام السياسي هو نظام اتفق الأفراد على تكوينه للسهر على مصالحهم ، فهو بذلك نظام غير طبيعي قام على أساس من الاتفاق و التعاقد بين الأفراد لتحقيق حمايتهم"² .

فالأفراد بحسب الفسطائيين تعاقدوا على إنشاء نظام و لكن هذا لا يعني عدم تمتعهم بحقوقهم الطبيعية التي كانوا يحظون بها في حياتهم البدائية الأولى . حيث يقول بروتاغوراس³ " إن الإنسانية انتقلت من دور البربرية و الوحشية إلى دور الحضارة و المدنية عن طريق القوانين و النزعة الفردية تجد ما يكبح جماحها في القانون ... إنما هذا القانون هو ما يمليه الحس العام"⁴ .

فالدولة عند الفسطائيين نظام وضعي سعى الأفراد لإقامته حفاظا على مصالحهم " و يؤكد انتيفون أن القانون الملزم شيء يتعارض مع القانون الطبيعي و أن قواعده قد أئت عرضا أي أنها لا تقوم إلا على العقد و العهد ، فهي وليدة الرأي و ليست وليدة الحقيقة"⁵.

غير أن فكرة العقد الاجتماعي وردت بشكل ضمني في الغالب عند فلاسفة اليونان ، حيث نجد فكرة التعاقد قد ظهرت عند الفيلسوف اليوناني سقراط⁶ ، في سياق الرد على تلميذه

¹ مصطفى سيد أحمد صقر ، فلسفة العدالة عند الإغريق و أثرها على فقهاء الرومان و فلاسفة الإسلام ، مكتبة الجلاء الجديدة ، القاهرة ، دط، 1989، ص 14.

² عبد المنعم محفوظ ، النظم السياسية ، أسس التنظيم السياسي و صورته الرئيسية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، دط، 1981، ص 107.

³ بروتاغوراس (410-485 ق م) من أشهر زعماء الفسطائية ، وضع قواعد اللغة اليونانية ، قائل "الإنسان مقياس كل شيء" .

⁴ عبد الرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ط1، 1984، ص 590.

⁵ مصطفى سيد أحمد صقر ، فلسفة العدالة عند الإغريق و أثرها على فقهاء الرومان و فلاسفة الإسلام ، مرجع سابق ، ص 15.

⁶ سقراط (389-470 ق.م) من أبرز فلاسفة اليونان كان ينشر الحكمة على قارعة الطرقات ، اهتم بالأخلاق كثيرا ، و قد اتهم بالإلحاد فحكّم عليه بالإعدام فتجرع السم و مات قبل إعدامه ، و قد سجل محاوراته مع الفسطائيين تلميذه أفلاطون .

أقريطون الذي عرض عليه فكرة الهروب من السجن بعد الحكم عليه بالإعدام "... أما ذلك الذي عركنا فعرف كيف نقيم العدل و كيف ندير الدولة ، ثم رضي بعد ذلك المقام بيننا فهو بذلك قد تعاقد ضمنا على أنه لا بد فاعل ما نحن به آمرون¹ " .

و من بعد سقراط تناول تلميذه الفيلسوف اليوناني أفلاطون² فكرة العقد الاجتماعي حيث ذهب إلى القول أن الإنسان كان يعيش حياة بسيطة لا تعرف التعقيد و يعول على الطبيعة في كل شيء يحتاج إليه ، غير أنه لم يبق على هذه الحال ، ولكن كيف انتقل الإنسان من حالته البدائية هذه إلى الحالة المدنية ؟ إن الآلهة وزعت المواهب على أنواع الحيوان المختلفة ولم يبق للإنسان شيئا من المواهب و القوى الطبيعية، و لكن الإله بروميتيوس حامي الإنسان و راعيه سرق له النار و الفنون العملية و علمه استخدامها ليدافع عن نفسه و يستطيع البقاء ، "و لكن المعرفة العلمية لم تكفه لحفظ حياته و كان لا بد لكي تنتظم حياته الاجتماعية من معرفة أخرى لذلك وهبته الآلهة معرفة العدالة و العفة لتنظم حياته الاجتماعية و ترتقي علاقاته و مدنيته³ " . غير أن الفرد البشري يبقى ضعيفا بحسب أفلاطون و بالتالي لا بد له من الاجتماع مع غيره ، فالاجتماع حسب ضرورة تحتها الحياة الإنسانية ، و ينشأ عن اجتماع الأفراد الحاجة إلى العمل و من ثم ضرورة تقسيمه فيما بينهم من أجل توفير كافة حاجاتهم الضرورية ، و حياة هؤلاء الأفراد تكون في البادئ بسيطة غير أن ازدياد المكان يؤدي إلى زيادة المناوشات و قيام الحروب و المنازعات و تزداد حاجاتهم و رغباتهم في الارتقاء و الكمال ، ومن هنا ينبغي تكوين طبقة من المحاربين لحماية المجتمع ، و يبقى المجتمع حسب أفلاطون مقسم بحسب الطبيعة إلى ثلاث طبقات ، و تبقى كل واحدة منها مهمة بما هيئته لها الطبيعة و لا ينبغي أن تدخل في عمل الطبقة الثانية و

¹ أفلاطون : محاورات أوطفرون ، أقريطون ، فيدون ، ترجمة زكي نجيب محمود ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، دط، 1966،

² أفلاطون (428-347 ق.م) من فلاسفة اليونان ، صاحب نظرية المثل و مؤسس للمدرسة التي أسماها الأكاديمية .

³ أميرة حلمي مطر ، جمهورية أفلاطون ، الطبعة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، دط، 1994، ص 21.

يترتب عن ذلك الأولوية للطبقة الممتازة في الحكم بحيث لا يشارك أحد في الحكم ، و خاصة الطبقة المنتجة لأنها تفنّد إلى الحكمة و التربية و التعليم غير أنه تبقى لها فضيلاتها التي تميزها عن غيرها ، و نجد في محاوره الجمهورية لأفلاطون نوعاً من الحديث عن العدالة التعاقدية ، و ذلك حين يواصل جلوسه النقاش مع سقراط فيقدم نظريته في العدالة التي يمكن وصفها بأنها وضعية " نشير بما سوف نجده بعد ذلك في نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز و لوك و روسو ذلك لأنه يبين أن الإنسان بطبيعته يبغى منفعة ... و لأن الناس لا ترغب في العدل لذاته و لا يلتزمون به إلا مجبرين¹ " ، ومنه يتضح أن الطبيعة البشرية تتساق إلى الظلم ، غير أن الفرد مضطراً إلى أن ينظم علاقاته مع غيره ، و من ثم ظهرت الحاجة إلى تشريع القوانين التي يتنازل لها الإنسان عن بعض حرياته مقابل أن يضمن من جهة أخرى عدم اعتداء الآخرين عليه، و منه فالعدالة أصلها اتفاق الناس و تعاقدهم و مواضعاتهم .

استمرت مناقشة التعاقد الاجتماعي بعد أفلاطون مع تلميذه أرسطو² الذي ذهب هو الآخر بأن الحياة الاجتماعية هي أمر طبيعي لدى الإنسان ، و أن الإنسان موجود اجتماعي بالطبع و لا يمكنه العيش بمعزل عن المجتمع ، فهو لا يمكنه أن يكفي نفسه و أن يشبع حاجاته لوحده و من لا يعيش في جماعة أو بإمكانه الاستغناء عنها فهو ليس بإنسان ، فقد يكون أحد الأمرين إما بهيمة أو أنه إله ، و أن الدولة في نظر أرسطو تبدأ بالتشكل من العلاقات الطبيعية بين الرجل و المرأة و التي تهدف إلى التنازل و البقاء و علاقة أخرى هي علاقة السيد بالعبد ، فتتكون الأسرة و اجتماع عدد منها تنشأ القرية و اجتماع هذه القرى تؤلف دولة مدنية و هي التي تحقق كافة حاجات الأفراد " و المدينة فضلاً عن ذلك لا تصون حياة

¹ أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، دار المعارف ، القاهرة ، ط5 ، 190 ، ص 14 .

² أرسطو (384-322 ق.م) فيلسوف يوناني أنشأ مدرسته الشهيرة " اللوقيون " دافع عن الأفلاطونية و كان يكتب على طريقة المحاورات ثم انقلب على أفلاطون و اتجه إلى البحث العلمي ، من أشهر كتبه السياسة .

المواطنين فحسب بل هي النظام الوحيد الذي يكفل لهم حسن الحياة ، إذ أن غاية المدينة هي الحياة الطيبة الصالحة التي يمكن للفرد في ظلها أن يبلغ كماله و يحقق فضائله¹ .

إن الإنسان في نظر أرسطو يسعى لأن يعيش مع غيره " غير أن الناس لم يجتمعوا لمجرد العيش بل الأحرى لأفضل العيش"² ، و حتى عندما لا يحتاج إلى مساعدة غيره ، فهو حيوان سياسي أكثر من غيره و أنه من الخطأ أن نعتقد بتشكّل المدينة عن طريقة المشاركة في خيارات طبيعية و فقط ، و "يقابل أرسطو وجهة نظره عن طبيعته المدنية بفهم بديل يشبه بصورة مذهلة النظرية الليبرالية الحديثة ، فالمدينة بناء على هذا الفهم هي نوع من التحالف بين أعضائها لمنع الظلم و تسهيل التبادل الاقتصادي ، إنها من جهة القانون مجرد تعهد ... و هي ضامن للأشياء العادلة بين الناس بعضهم ببعض³ " .

و الدولة لا توجد من أجل الحفاظ على حياة و حاجات الأفراد فقط ، بل من أجل المعيشة الحسنة و النobile و السعيدة ، و الذي يميز الإنسان عن الحيوان عند أرسطو هو تواجده في حاضرة و هي ذروة تطور المجتمعات .

و بالتالي كان فلاسفة اليونان هؤلاء سقراط – أفلاطون – أرسطو قد ركزوا على الانسجام الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة .

كما نرى في حركة الآباء المسيحيين في القرون الوسطى تطورا جديدا لمحاولة تطبيق التعاليم السماوية في المجتمعات البشرية و كان من بين هؤلاء القديس أوغسطين وكذا القديس توما الأكوين ، حيث يرى القديس أوغسطين أن الإنسان اجتماعي بطبعه و يعرف

¹ أميرة مطر ، مرجع سابق ، ص 29 .

² أرسطو ، السياسة ، ترجمة الأب أوغسطين ، بربارة البوليسي ، اللجنة الدولية لترجمة روائع الإنسانية ، بيروت ، دط، 1957، ص 139 .

³ ليو ستراوس ، جوزيف كروبيسي، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيودوكس حتى أسينوزا ، ترجمة محمود سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، دط، 2005، ص 207 .

المجتمع المدني أو الدولة بأنه " مجموعة من الناس يربطها تسليم عام بالحق و مجموعة من المصالح¹ " .

فالدولة هي جماعة من الناس تؤلف بينهم محبة مشتركة لموضوع ما ، حيث كان يرى أوغسطين² أن البشر قد دخلوا الأرض بمعصية ارتكبها أبوهـم آدم فتفرق الناس بذلك قبائل كل يسعى لما يراه خيرا ، غير أنهم لا يجهلون بعضهم بعضا ، بل أنهم يشتركون في الأفكار و العواطف و تجمعهم علاقات متبادلة كالمحبة و الألفة و غيرها ، و في الإنسان محبتان : محبة الذات إلى حد إنكار الله سبحانه و تعالى ، و محبة الله إلى حد إنكار الذات، و هناك أيضا مدينتان : مدينة ترجع إلى سائر المجتمعات البشرية و هي المدينة الأرضية و المدينة السماوية ، حيث مدينة الله ، و ينتمي كل فرد إلى مدينته بحسب إرادته و الأنبياء هو دعاة أو رسل مدينة الآلهة و الطغاة أو الذين فضلوا أن يختاروا الذات الإنسانية التي طغت على محبتهم لله هو دعاة المدينة الأرضية ، أو التي ينجم عنها الشر و غاية المدينة السماوية هي الكمال الروحي و الفضيلة ، بينما تسعى المدينة الأرضية إلى تلبية الحاجات المادية، و أساس الحياة الاجتماعية عند أوغسطين هو القانون الطبيعي و هو قانون يكتشفه الناس جميعا بالعقل و على الجميع احترامه ، و بما أن الإنسان قد أخطأ في الحق الإلهي فقد اختل توازنه الطبيعي ، فأصبح ميالا للعيش بالقانون الخلفي مما أدى إلى تقرير القانون الوضعي " و للقانون الوضعي و السلطة ضوابط بواسطتها يمنع الإنسان من التعدي على الآخر ، و القانون ينظم العلاقة بما ينسجم مع مصلحة الإنسان مجموع و يساوي من حيث التنظيم بين الناس و العلاقة مع الأشياء ، و هذا القانون يجب ألا يكون جائرا و إنما يفرض على الرعية لما يحققه من عدالة لا لمنفعة الأقوى ، و إنما من اجل

¹ أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس حتى اسبينوزا ، مرجع سابق ، 269.

² أوغسطين (354-440) من أشهر آباء الكنيسة اللاتينية ، ولد بسوق أهراس (الجزائر) بحث في الخطيئة الأصلية ينطوي مذهبه على أن غاية الإنسان السعادة ، ألف كتاب الاعترافات و كذا مجلدين في الجمال و اللياقة .

تسوية الحقوق بين الناس¹ " ، و بالتالي فالقانون الوضعي هو ما يضعه الإنسان بعيدا عن الإرادة الإلهية و هو نتاج توازن القوة بين الناس ، وتصبح مهمة الدولة عند أوغسطين إقرار حق الملكية الشخصية الفردية و حمايتها فالهبة و الإرث و إلى ما هنالك مما اتفق عليه تخول للإنسان الحق في الملكية ، و فرض النظام يحتاج إلى توزيع عادل و على قدر الكفاية من أجل حفظ النظام الاجتماعي .

كما نجد كذلك القديس توما الاكويني² الذي يرى هو الآخر أن الإنسان هو كائن و بما أنه كذلك فهو يهدف إلى الحفاظ على نفسه ، و الإنسان حيوان و بما أنه كذلك فهو يميل للاتحاد مع الذكور و الإناث و يعتني بالصغار ... و بالتالي فهو يسعى للبحث عن الحقيقة و العيش في المجتمع ، ومنه تجنب القتل و السرقة و غيرها ، و يؤكد الاكويني أن هناك مبادئ أولى حاضرة في قلب الإنسان و أخرى يمكن أن تمحى من القلب الإنساني بسبب العادات أو الرعاية أو الفساد ، كما أن القانون الطبيعي لا يقدم سوى معايير عامة للسلوك الإنساني ، فهو القاعدة الأولى للعقلانية البشرية ، و لابد أن يتفق مع القانون الإنساني ، كما نجد الاكويني يطور بشكل جوهري بعض المواضيع الأرسطية ، "أولا البعد المشترك ما بين الجماعات في الحياة الإنسانية ، فالإنسان اجتماعي بالطبيعة ، شخصيته يتوجب عليها الكثير للذين سندعوهم بالمصطلح الحديث المجتمع الاشتراكي ، فهذه الشخصية لا تكتمل إلا داخل مجتمعها³ " ، إلا في حالات خاصة ، و يرى الاكويني أنه على الإنسان القيام بأشياء و أكثرها ضرورة هم الآخرون أو الآخر الذي يشترك معه في الإنسانية ، "ثانيا الطابع النوعي للتجمع أو المجتمع السياسي ، فالمجتمع الأول الذي ينتمي إليه الإنسان هو العائلة ، إنها ضرورية له بالمطلق لكنها لا تكفي بحد ذاتها ، والمجتمع السياسي هو العمل أو

¹ محسن صالح ، الفلسفة الاجتماعية و أصل السياسة ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط1، 2008، ص 84.

² توما الاكويني (1224-1274) قديس و فيلسوف لاهوتي كانت فلسفته انتقالية بين الأرسطية و الرواقية و الأفلاطونية المحدثة و الأغسطينية كما تأثر بالفلسفة الإسلامية ، يجعل من اللاهوت مبادئ يفسر بها كل شيء و الفلسفة في نظره نوع من المعرفة بإمكان كل واحد الوصول إليها.

³ صلاح علي نيوف ، مرجع سابق ، ص 43.

الصنعة الأكثر تمامية للعقل العملي الإجرائي¹ " هذا من جهتين كما يضيف طبيعة السلطة السياسية ، " ثالثا الطابع أو الصفة الطبيعية للسلطة السياسية و المكان المركزي لمسألة النظام السياسي² " ، فهناك سلطة واحدة و تكون ضرورية لرعاية الجميع و الحفاظ على وحدتهم ، و خير هذه المدينة هو الخير المشترك ، فكل واحد يحصل على حياة منتظمة و مرتبة بالاشتراك مع الآخرين و البشر يجب أن يحكموا وفق حدود المنفعة المشتركة .

و لقد بلغ الفكر الإنساني ذروته مع ظهور الإسلام حيث استلهم الفلاسفة و المصلحون الاجتماعيون من تعاليم الإسلام ما يؤسس نظرية اجتماعية تقوم على التكامل بين العناصر المشكلة لحياة الأفراد و الجماعات ، من أجل الحصول على سعادة حقيقية في هذه الدنيا و إرساء أسس صالحة لإقامة مجتمعات عادلة و متألّفة و متماسكة ، فقد قدم الفارابي³ أفكاره في مدينته الفاضلة ، حيث يرى أن السياسة كنظام اجتماعي يجب أن تكون قائمة بالضرورة على الدقة و الانتظام ما يؤدي إلى انسجام اجتماعي ، حيث الاجتماع الإنساني ضروري ، و الناس بحاجة في اجتماعهم إلى التعاون ، و لأن كل واحد منهم مفطور على بلوغ الكمال فإنه لا يستطيع الوصول إليه بمفرده ، بل يحتاج إلى من يساعده في ذلك ، لذلك لا يمكن أن يكون الإنسان قادرا على نيل الكمال الذي لأجله جعلت الفطرة البشرية طبيعية "إلا بإجتماع جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد منهم ببعض ما يحتاج إليه ، لهذا كثرت أفراد الإنسانية فحصلوا على المعمورة ، فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية نتيجة لتوسع الوظائف و توسع أشكال المدن⁴ " و بالتالي فالتجمع البشري ضرورة لا بد منها حيث لا يستطيع العيش دون غيره و أكمل المجتمعات هو الذي يحقق السعادة للإنسانية عامة ، و المدينة الفاضلة حسب الفارابي هي كالجسد التام الذي يتعاون أعضاؤه على إتمام حياة الإنسان و

¹ المرجع نفسه ، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 45.

³ الفارابي (873-953م) هو أبو نصر محمد الفارابي يسمى بالمعلم الثاني ، ترجم مؤلفات أرسطو يعد المؤسس الحقيقي للفلسفة الإسلامية من أهم مؤلفاته المدينة الفاضلة ، تحصيل السعادة ، كتاب الموسيقى الكبير .

⁴ محسن صالح ، الفلسفة الاجتماعية و أصل السياسة ، مرجع سابق ، ص 91.

حفظها ، و المجتمعات الكاملة عنده ثلاثة أنواع ، "عظمى و هي الأمم و الجماعات التي تتشكل منها أنحاء المعمورة كافة وسطى و هي اجتماع أمة من الأمم في جزء من المعمورة ، صغرى اجتماع أهل مدينة في جزء من سكن أمة ما¹ " و رئيس المدينة الفاضلة هو إنسان لا يرأسه إنسان آخر .

و لقد انتقل الاجتماع الإنساني من حيث الفلسفة و من حيث النظرية إلى مرحلة جديدة مع "ابن خلدون"² الذي أقام نظريته في الاجتماع على أساس الاستقرار التاريخي للتجارب الإنسانية ، حيث يرى هو الآخر أن الاجتماع البشري ضروري و عبر عن هذا قوله الإنسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية ، فالإنسان بحاجة إلى التعاون الاجتماعي و بحاجة إلى أبناء جنسه من أجل الحفاظ على الذات و تأمين استمرار الجماعة لأن الإنسان يتميز عن غيره بالعقل و الإرادة ، و يرى ابن خلدون "أن القبيلة تكتفي بالصيد و العلاقات بين أعضائها بسبب ضيق المكان و الزمان و الموارد المعيشية و بسبب عدم تطور العلاقات تتحالف مع قبيلة أخرى ، و هكذا تتسع العلاقات لتؤدي إلى أحلاف جديدة لينشأ منها حلف أوسع بين القبائل و أشباه الدول"³ .

كما أرجع ابن خلدون التعاقد الذي بموجبه ينشأ المجتمع إلى العصبية .حيث يحتاج أفراد البادية إلى حماية الممتلكات وتأمين الحاجات فتتكون لديهم عصبية قوية ضد العدوان الخارجي و عصبية الحضر و في هذه الناحية تكون الحياة أكثر تعقيدا ، و بالتالي يحتاج الأفراد إلى من يسوس أمرهم و يحميهم، و لهذا يعتقد ابن خلدون أن العمران البشري في تطور دائم "إن قدرة الإنسان على الحفاظ على حياته ... ناقصة بغير اجتماعه مع الآخرين

1 . "

¹ الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، منشورات جامعة أوكسفورد ، دم ، دط، 1985، ص 228.

² ابن خلدون (1332-1406) فيلسوف و عالم اجتماع و يعد المؤرخ الأول للعمران البشري ، وضع كتابه العمدة المقدمة ، الذي يعد مدخل كبير في تاريخه الكوني ، يعد رائد المادية التاريخية ، كما وضع كتاب التاريخ أيام العرب و العجم و البربر .

³ محسن صالح ، المرجع السابق ، ص 103 ..

هكذا و بعد التطور الاجتماعي و السياسي الذي شهدته أوروبا الغربية منذ أواسط القرن السادس عشر حصل تغير جذري و عملي ملفت من حيث الجرأة في طرح القضايا الإنسانية ، و ارتباطها بالطبيعة البشرية بمعزل عن النظرة الدينية أو الفلسفية المسبقة ، تمثلت هذه النقلة النوعية بما طرحه ميكافيلي من إشكالية في الفكر الاجتماعي السياسي حول النفسية الإنسانية المتقلبة و التي يغلب عليها الطبيعة الشريرة و العدوانية و البشر لا يصنعون أي خير إلا عند الضرورة ، و الدولة عنده تمثل تنظيمًا و تحديداً ، بينما الأفراد تتفهم أنانية نفوسهم فينزعون إلى الخمود الاجتماعي فينزع الفرد إلى عصيان القوانين .

و هذه الفلسفة الاجتماعية السياسية التي نظرت للطبيعة الشريرة ، تصاعدت من خلال من خلال نظرات فلسفية تجاه المجتمع مع فلاسفة الثورة الفرنسية و فلاسفة الحق الطبيعي في بريطانيا أمثال هوبز و وصلت ذروة هذه المقولات إلى فلسفة العقد الاجتماعي (روسو ، هوبز ، لوك) و التي ازدادت أهميتها في مطلع العصور الحديثة و "ذلك للانتشار الجمعيات الخيرية و الطوائف الدينية في أواخر العصور الوسطى و أوائل العصور الحديثة ، و هي كلها جمعيات تعاقدية ، ثم أن التجارة و الصناعة التي انتشرت في مطلع العصور الحديثة كانت تقوم على عقود تعاونية مبرمة بين الأفراد و الشركات ، و تؤكد أهمية العقد في دائرة النشاط الاقتصادي¹ " ، و هذا ما كان له الأثر البالغ على المفكرين و السياسيين في محاولة إيجاد تفكير و تفسير معقول لخضوع الأفراد لسلطة الدولة .

لقد استخدم الفلاسفة نظرية العقد لتوجيه نظر الملوك الطغاة و ليبينوا أنه لا يوجد فرد أعلى من غيره و أن الملك يحكم وفق قواعد متفق عليها ، فيخضع لها كشرط لا بد منه ، حتى يطيعه الأفراد ، و بالتالي فنظرية العقد تمكن الفيلسوف و السياسي من هدم النظرية التقليدية القائلة بأن الملك فوق القانون ، و يبقى الدافع الأساسي لهذه النظرية هو رغبة بعض

¹ صباح كريم رباح الفتلاوي ، نظريتنا الحق الإلهي و العقد الاجتماعي ، مركز دراسات الكوفة ، دم ، دط، 206، ص 116.

الفلاسفة أن يفسروا نشوء الدولة و انتقال الإنسان إلى العيش في مجتمع يسوده حكم القانون و أن يبرروا بعض النظم كالملكية و مبدأ سيادة الشعب .

و نقطة البداية في مفهوم العديد من الفلاسفة و المفكرين هو أن الأفراد يعيشون حياة طبيعية حالة فوضى و عدم انتظام ثم انتقلوا إلى الحياة المدنية ، حياة النظام و القانون و كان هذا نتيجة لاجتماعهم ، ثم أبرموا عقدا فيما بينهم و هو ما يصطلح عليه "العقد الاجتماعي" .

فهو يرى أن " المجتمع الأول طبيعي يخضع للمصادفة و العنف و الاستبداد و المجتمع الثاني مدني إرادي يحكمه العقد و الاتفاق"¹ .

من حين انطلق اسبينوزا من فكرة أساسية فحواها أن الإنسان في الحالة الطبيعية "لا يتمتع عن فعل الشر إلا خوفا من شر أعظم"² ، لذا يتجه العمل إلى تأسيس الدولة المدنية عن طريق التعاقد الاجتماعي .

رابعا : أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي

1. فكرة العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

يرى توماس هوبز في كتابه التتين أن الناس أنانيون بطبعهم ، يسعون لتحقيق بقاءهم و فرض سلطانهم و الحصول على القوة ، و يرى هوبز أن الناس كانوا يحيون حياة فطرية تسبق نشأة الجماعة ، غير أنها حياة تسودها الفوضى و الصراع ، هي حالة من البؤس الكامل ، و حرب الكل ضد الكل ، حيث يسعى كل إنسان وراء مصالحه الذاتية غير مبالي بمصالح غيره ، و هذا ما جعله " يرفض الفكرة الأرسطية القائلة بأن الإنسان حيوان سياسي

¹ Hobbes, le citoyen , Op Cit , P 146.

² أسبينوزا ، رسالة في اللاهوت و السياسة ، ترجمة حسن حنفي ، المطبعة الثقافية ، دم ، دط ، 1971 ، ص 388.

رفضاً مطلقاً .. فالإنسان موجود في حرب مستمرة مع ذاته ككائن طبيعي و في محاولته لإنتاج مضادات اجتماعية¹ .

لذلك فإن العقد الاجتماعي كان الحل الأمثل للخروج من حالة الطبيعة ، حيث تعاقد الأفراد فيما بينهم لإنشاء جماعة سياسية و اختاروا حاكماً لم يكن طرفاً في العقد ، كما أن الأفراد قد تنازلوا بالعقد عن جميع حقوقهم الطبيعية ، و هذا ما يترتب عنه أن الحاكم غير مقيد بقيد و هو الذي يضع القوانين و يعدلها حسب ما شاء ، يقول هوبز " إنه القاضي فيما هو ضروري لتحقيق السلم ، و هو قاضي العقائد ، إنه المشرع الوحيد و القاضي الأعلى للمنازعات في فترات و حالات الحرب و السلم² " .

فمسيرة الإنسان عند هوبز قائمة على غريزة حب البقاء و يعتقد أنه من الخطأ القول بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع و التعاون " إن الأصل أن الإنسان ذئب للإنسان و أن الكل في حرب ضد الكل ، و أن الحاجة واستشعار القوة يحملان الفرد على الاستئثار بأكبر ما يستطيع الظفر به من خيرات الأرض و إن أوزعته القوة لجأ إلى الحيلة³ " .

و يستشهد هوبز بالأقوام و البرابرة المتوحشين و ما نتخذه من تدابير الحيلة و أساليب العدوان و ما نراه في علاقات الدول بعضها ببعض ، فهوبز يرى أن الناس غير قادرين على حكم أنفسهم أو ما يعرف بالحكم الذاتي ، كما اعتقد أن الناس في حياتهم الطبيعية قد سيطرت عليهم حالات الخصام و الفوضى ، و رغبة منهم في الحصول على النظام و الأمن و التمتع بمزايا القانون و الحق و لجأوا إل نوع من الاتفاق أو العقد حيث أوكلوا بموجبه حريتهم في العمل إلى يد الحاكم .

¹ عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دم ، د ط ، 2000 ، ص ص ، 77-78 .

² Thomas Hobbes, L'évitant, original de Philippe Foliot, produit en version numérique, 2002, Chapitre XX, P32.

³ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة السياسية ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، د ط ، 2012 ، ص 65 .

و هكذا دافع هوبز عن الحكم المطلق باسم مصلحة الأفراد و بقاء السلم و قد أثر تأثيرا سلبيا على من تبعه من رجال الفكر ، بما جاء به من حجج و براهين تدعم السيادة المطلقة ، "و يجب أن تكون السلطة المطلقة قوية إلى أبعد حد ، بحيث لا يعود الفرد بإزائها شيئا مذكورا و يكون واجبه الخضوع المطلق و إلا عدنا إلى التخاصم و التناذب¹ " .

و إن حالة الطبيعة بحسب هوبز لم تترك مجالا للعمل الكادح، و بالتالي لا مكان للفلاحة و الملاحة و البناء و الفنون و المعرفة ، و لكن الناس أحرزوا بعد ذلك ما في أيديهم من الخيرات بقبولهم فكرة هيمنة الحكومة بحيث أصبحوا يتقبلون تلك الحكومة و يواصلون العمل بها كأن هناك عقد اجتماعي فيما بينهم ، دون أن يكون موجودا في الواقع ، أما حق الطبيعة فإنه يمت بصلة إلى غريزة البقاء ، و حرية الفرد في استعمال قدرته الذاتية كما يشاء من أجل حفظ طبيعته الذاتية أي حفظ حياته الخاصة .

أما القانون الطبيعي فهو حكمة أو قاعدة عامة مكتشفة من قبل العقل و من أجل تأمين السلم و الأمن ، ليس في يد الناس وسيلة أفضل من إقامة عقد فيما بينهم ثم تسليم الدولة بالاتفاق المتبادل الحقوق ، التي إذا احتفظ الأفراد بها أعاققت سلم البشرية .

"المجتمع المدني ليس دولة فحسب و إنما هو دولة مطلقة الصلاحية بحكم تعريفها و المجتمع المدني هو مجتمع عديم المواطنين مع أنه ناشئ بالفعل ، إرادي و لكنها إرادة لمرة واحدة² " .

إن التعاقد قد يلزم وجوب الصدق و الأمانة و عرفان الجميل و التسامح و الإنصاف و الشراكة فيما يتعذر اقتسامه ، و فض الخلافات بالتحكيم ، و بالجملة تلزم قواعد تلخص في العبارة المأثورة " لا تصنع بالغير ما لا تريد أن يصنع الغير بك " ، لذا كان القانون الطبيعي الخلقى الطبيعي إرادة الله الذي وهبنا العقل السليم ، و ليس يضفي طاعة القواعد

¹ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص 76 .

² عزمي بشارة ، المجتمع المدني - دراسة نقدية ، مرجع سابق ، ص 79 .

ظاهرا بل يجب طاعتها لذاتها و التشبع بها ، فإن القانون الخلقي يقيد الإنسان أمام ضميره و كل هذا معقول ، و لكن هوبز لا يصل إليه بالعدول عن الطبيعة الحسية إلى العقل السليم ، كقوة خاصة لها قيمة خاصة إذ يجب أن تكون السلطة العامة مطلقة ، فهوبز كأنه أراد أن يدعم الحكم المطلق بأن يجعل حكم القانون الطبيعي .

و خلاصة القول أن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم من أجل إقامة دولة و هي المؤسسة الضخمة ، و يعتبر هوبز أن لوفيتان هو رمز للدولة الحديثة يقيمها الأفراد الطبيعيين من أجل المحافظة على الأمن و السلم ، فالدولة الحديثة عند هوبز بمثابة آلة اصطناعية ضخمة ذات بأس، و هي الآلة الضامنة لسلامة الشعب بفضل سلطتها المطلقة ، و مهمة هذا اللوفيتان عند هوبز أن "يكون القوة القاهرة الرادعة التي تخرج الفرد من حالته الطبيعية المتميزة بالكبرياء و البخل و الطموح و الخوف من الموت ، إلى حالة قوانين الطبيعة المتميزة بالعدل و الإنصاف، أي تطبيق مبدأ أن نفعل للآخرين ما نريد أن يفعله الآخرون لنا¹ " .

"و الدولة الحديثة (لوفيتان) و التي قامت وفق تعاقد بين مجموعة من الأفراد و إعطاء السلطة المطلقة لفرد واحد² " كانت مهمتها إذا الدفاع عن الأفراد و ضمان حرياتهم و حقوقهم التي تخلو عنها بموجب هذا العقد .

غير أن أخلاق الحاكم لا يمكن أن تكون الضامن من أجل إقامة شريعة العدل و الرحمة بين المواطنين ، فلا يمكننا القول بأن الحاكم هو الأفضل لأنه يسعى لتحقيق أهوائه و السيطرة و التحكم في غيره و حسب ، فالخير بحسب هوبز هو ما يتماشى مع المصالح الأنانية لكل فرد منا، و بالتالي ليس هناك من حق مطلق و يبقى الحاكم يمارس حقه في ممارسة السلطة

¹ جورج زيتاني ، رحلات داخل الفلسفة الغربية ، دار المنتخب العربي للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ط1، 1993، ص 140.

² أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة ، جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط1، 2008، ص

المطلقة من العقد الذي تقيمه مجموعة من الأفراد فيما بينها ، و بالتالي ف شخصية الحاكم و مؤهلاته ليس لها أية أهمية بحسب هوبز .

كما لا يخفى عنا أن هوبز كان سباقا على جان جاك روسو في اعتبار العلاقة القائمة بين الدولة و الفرد علاقة تعاقد و اتفاق ، غير أنه لم يجعل كل منهما في ناحية تختلف عن الآخر .

2. فكرة العقد الاجتماعي عند جون لوك

يختلف جون لوك عن هوبز في نظريته إلى حالة الطبيعة ، فبينما يرى هوبز أن الطبيعة ذات طابع وحشي ، يرى لوك أنها غير ذلك فهي حالة سلمية و ليست مفترسة ، و لوك يعرف حالة الطبيعة بأنها حالة المخلوقات التي لم تكن قد عرفت بعد المجتمع المدني حتى في شكله الأول ، و في ظل هذه الحالة يكون الناس أحرارا متساوين و يحملون في أعماقهم نور العقل .

فحالة الطبيعة كانت عبارة عن وضع يسود فيه السلام التام ، و مجتمع خال من المؤسسات السياسية .

إن حالة الطبيعة ستبدو بصفاتها حالة الحرية التامة و كذلك حالة المساواة ، فالإنسان في هذه الحالة يمتلك الحرية المطلقة في التصرف بشخصه و [أمواله و حالة الطبيعة يحكمها القانون الطبيعي .

" و في حالة الطبيعة هذه يكون الناس متساوين و أحرارا ...و سلطان القانون ضروري لهذه الحرية¹ " .

¹ عبد الرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، مرجع سابق ، ص 383.

و بالتالي فالغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية لا محوها لمصلحة الحاكم كما يزعم هوبز ، فلا يستطيع الأعضاء أن يتنازلوا إلا عما يتنافر مع حقوقهم في حالة الاجتماع ، فالسلطة المدنية قضائية في جوهرها ، لذلك لم تكن السلطة المطلقة الغاشمة مشروعة و إنما هي محض استعباد و الملك المستعبد خائن للعهد ، يقول لوك " واجب على الحاكم المدني أن يؤمن للشعب كله ، و لكل فرد على حدى بواسطة قوانين مفروضة بالتساوي على الجميع ... و إذا أراد أحد انتهاك هذه القوانين على الرغم مما هو مسموح به و شرعي فإن تجرؤه ينبغي أن يقمع بواسطة الخوف من العقاب ¹ " .

إن الحكومة الصالحة حسب لوك هي إحدى ذرائع العقد البشري لا يختص به إقليم مقدس أو تورث بالتقاليد و العادات ، إن الدولة قامت على أساس عقد واعي بين الحاكم و المحكوم ، غير أن للناس حقوق معينة لا علاقة لها بوجود الدولة مطلقا ، و هذه الحقوق هي : حق الحياة و الحرية و التملك يقول لوك "العقل الذي هو هذا القانون، يعلم كل الناس إذا أرادوا فحصه أنهم جميعا متساوون و أحرار ،و ليس لأحد أن ينغص حياة الآخر أو يمس بصحته و لا بحريته و لا بممتلكاته ² " .

كما أن للإنسان حسب حقوق طبيعية تخلق معه و لا يخلقها له المجتمع ، و يتمثل الحق الطبيعي عند لوك في أن يكون الإنسان حرا ، و هذا مبدأ طبيعي لا يتخلى عنه الإنسان طواعية و بالسهولة ، و بالتالي فالإنسان الحر يتعامل من آخر حر مما يخلق حالة متقدمة من المساواة ، و هذه العلاقات الطبيعية سابقة للقانون الوضعي و لكن حالة الطبيعة بواقعها هذا لم تستثمر ، فالتطور الاقتصادي في المجتمع في حالته الطبيعية نجم عنه تعقد العلاقات الاجتماعية و انطماس العدالة و الاستقلال للملازمين لحالة الطبيعة .

¹ جون لوك ، رسالة في التسامح ، ترجمة عبد الرحمان بدوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1988 ، ص 76 .

² John Lock, traité du gouvernement civil , Chapitre II ; P 19.

و يرجع لوك هذا التطور الاقتصادي إلى استعمال العملة ، فمع ظهورها بات الإنسان يميل إلى تملك أموال تفوق حاجته ، وقبل هذا كان الإنسان يجد نفسه محددا بعدة اعتبارات فيما يتعلق بميله إلى التملك ، و يلخص لوك النتائج المترتبة عن ظهور العملة "تزايد ندرة الأرض و ارتفاع قيمتها " و من هنا ثار الحقد عند من يملكون قدرا أقل و الخوف عند من يملكون قدرا أعظم .

فالناس عند لوك في حالة الطبيعة ليسوا قادرين على حماية حقوقهم لهذا اتفقوا فيما بينهم على إقامة حكومة تلزم الناس بالمحافظة على احترام حقوق الجميع ، و هكذا نشأت الحكومة بمقتضى العقد ،و ينبغي على الشعب أن يكون عاقلا مدركا ، فالمخلوقات العاقلة وحدها تستحق الحرية السياسية وهذا العقد يفرض على الحكومة بعض الشروط و الالتزامات ، إن الإنسان يتعاقد من أجل الحفاظ على الملكية الخاصة ، و العقد الاجتماعي خاصته الإرادة و التشريع و القانون و ليس الحكم وحده ، فالحكام وفق لوك هم مجرد إداريون في خدمة الجماعة .

و الانتقال الإنسي من الحالة الطبيعية إلى الحالة الوضعية المدنية، يفسره لوك بعدم وجود قوانين ناظمة في الحياة الطبيعية و عدم وجود سلطة لهذه القوانين تتناسب مع الإنسان (الحاذق العاقل) بمواجهة الإنسان (اللاحاذق اللاعقل) ،كنتيجة مستوجبة و أساسية تظهر القانون الوضعي الذي يؤسس للدولة العادلة و للحكومة الصالحة ، فالدولة تقوم على أساس عقد و اتفاق واع و عقلاني بين الحاكم و المحكوم ، غير أنه بإمكان المحكومين أن يثوروا إذا سلبت منهم السلطة الحقوق الطبيعية و خصوصا الحرية و الملكية الفردية ، إن الملكية تمنح السعادة و أكبر سعادة هي التي تتوافق مع أكبر ملكية ،أي لا تعني التمتع بالملذات الكبرى بل تملك الأشياء التي تعطي أكبر السعادات ،و غاية الحكومة هي الحفاظ على الملكية و التشريع و القضاء و الأمن لأن ذلك ما ينقص الناس في الحالة الطبيعية ، و هذا ما تجلبه لهم الحكومة المدنية "فالناس في دخولهم المجتمع المدني يخلفون وراءهم ما كانوا

عليه في حالة الطبيعة متنازلين بذلك عن الحكم الذاتي الكامل، كل لنفسه ، و لكن ليس معنى ذلك أنهم يفوضون الدولة التي يشكلونها في المجتمع المدني بأن تنتهك أو تهدد حريتهم¹ ، و هنا يقول لوك " إن سلطة المجتمع أو السلطة التشريعية التي تكونت بواسطة الناس لا يفترض لها مطلقا أن تتجاوز الصالح العام بل عليها أن تلتزم بتأمين أملاك الجميع² " .

و بالتالي فإن الأغلبية و من يتحدث عنها تكون إما الذراع التنفيذي أو التشريعي للحكومة لا يمكنها أن تنتهك بنود الاتفاق الأساسي الذي يضعه الناس عندما يدخلون في المجتمع المدني ، إلا أن هناك صنف من البشر يطلق عليهم اسم العبيد ، يقول فيهم لوك " إن هذا الفريق من الناس إنما هدرنا حياتهم و حرياتهم و خسروا أملاكهم و لم يعد لهم حق التملك قط ، ماداموا على حال العبودية ، فاستحال اعتبارهم جزءا من المجتمع المدني الذي هدف قبل كل شيء إلى المحافظة على الملكية³ " .

لقد كان هم لوك الرئيسي النظام و الأمن و كان يحذر من الحرية و يضع لها حدودا مثلما كان يحذر من السيادة الشعبية ، و الملكية المطلقة ، لقد كانت فلسفة لوك تكافح من أجل الحصول على قدر من الحريات السياسية و الاقتصادية من أجل حكومة دستورية لا يمثل الحاكم فيها إلا إرادة الأفراد الذين لم يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية إلا لينعموا بممتلكاتهم وفي ظل التسامح الديني .

و لا يخفى عنا أن جون لوك يقسم السلطات إلى :

¹ ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة ، ربيع وهبة ، منتدى مكتب الإسكندرية ، دط، 1997، ص 203.

² جون لوك ، رسالة في التسامح ، مرجع سابق ، ص 113.

³ جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، دم ، دط، 1959، ص 186.

- السلطة العليا : هي السلطة التشريعية حيث القوانين لا يمكن تتال من الملكيات (الأنظمة الملكية) .
- السلطة التنفيذية : و هي محددة بشكل أدق و تمنح للأمير الموكل إليه رعاية المصلحة العامة .
- "السلطة التشريعية أعلى من السلطة التنفيذية لأنها تقوم بإصدار التشريعات النازمة لعلاقات المجموعات و أنماط سلوكهم تجاه بعضهم البعض ، فهي الروح التي تعطي الصورة و الحياة و الوحدة للدولة " ¹.

¹ أحمد عبد الحليم عطية ، الفلسفة و المجتمع المدني جون لوك رسالة في الحكومة المدنية ، مدار الثقافة ، دم ، دط، 2012 ، ص 21.

الفصل الثاني :

الإنسان عند روسو بين الطبيعة و المجتمع

- أولا : الروافد الفكرية لفلسفة روسو .
- ثانيا : حالة الطبيعة و الإنسان الطبيعي .
- ثالثا : الحالة المدنية و الإنسان المدني .
- رابعا : العقد الاجتماعي عند روسو .
- خامسا : التعارض بين الفرد و المجتمع.

بما أن روسو يعتبر من أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي إلى جانب هوبز و لوك ، فقد صاغ هو الآخر أفكاره حول الاجتماع البشري و كيفية انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية ، واضعا بذلك كتابه العمدة "العقد الاجتماعي" الذي ألهم العديد من المفكرين و الفلاسفة ، و كان سببا في اندلاع الثورة الفرنسية (1789) ، لأن الإنسان حسب روسو انتقل من مرحلته البدائية إلى المرحلة المدنية ، فأبرم عقدا و كانت السيادة للشعب الذي يختار حاكما عليه يكون خاضعا هو الآخر للقوانين و الأنظمة .

أولا : الروافد الفكرية لفلسفة روسو

يعد جان جاك روسو واحدا من فلاسفة التنوير ، و فيلسوف عصره بلا هوادة ، و مفكر متميزا بجميع المقاييس ، و لعل أنه استحق اسم مفكر لعبقريته الفذة ، و التي تكونت من عدة مشارب منها :

1. حياة البؤس و الشقاء

حيث عاش روسو حياة كلها بؤس و شقاء و معاناة ، لكن لم يمنعه من نشر أفكاره و تفجير عبقريته ، فحياته غلب عليها طابع التمرد و الانتقال من مكان إلى آخر ، حيث فقد والدته عند ميلاده ، فذاق شتى أنواع البؤس و الفقر و الاستقرار ، و هذه العوامل رفعت من معنويات روسو و جعلته ينطق بما يتمنى عيشه و يرضاه لمجتمعه ، و يناهض كل أشكال الظلم و الطغيان ، لقد فجرت هذه الحياة المقهورة عشقا للحياة و ولعا بالثورة و التمرد في أعماقه، ليس هذا فحسب بل سعى لتحقيق كرامة الإنسان و رد الاعتبار لإنسانيته .

2. المطالعة

لقد أعطى روسو للمعرفة اهتمامه الأكبر فطالع الأدب و الشعر و هذا الشغف الكبير لحب المطالعة مكنه من امتلاك حس أدبي متميز و براعة في صياغة الخطاب الإنساني حيث يقول " عمد أبي إلى أسلوب خطر إذ أشركني في قراءة الروايات و الكتب الدسمة ... اشتد شغفي بالقراءة حتى أصبح تهوسا¹ " .

لقد كان روسو يقرأ بشغف شديد كل ما يقع بين يديه من كتب الأقدمين و المحدثين ، حتى أنه درس الرياضيات و الفلك " و قد قيل أن هذه الحياة التي قضاها في القراءة و العمل ، و أن تلك الحوادث الأسطورية التي تخللتها و هذه المغامرات الدافئة و الأخطار المحدقة التي كان يكابدها ألهمته و فجرت فيه قدرة هائلة على العطاء لأن هذه الأحداث توقظ خياله و تفجر أحاسيسه² " .

3. تواصله مع أهل الحكمة و الرأي

حيث كانت له علاقات مع علماء و مفكرين و أدباء و قساوسة و رجال الدين طيلة حياته مثل "ألمع أدباء باريس مثل مدام دوبان و مدام دي بروجي ، و ما ريفو، و فونتيل و ديدرو³.." كما لا ننسى فضل القسيس البروتستاني لامبريسه الذي كان يغدق عليه بالمواعظ الأخلاقية ، هذا ما جعله يكتسب طموحا عبقريا ، انطلق منه في تسجيل أمجاده الفكرية عبر أعماله المختلفة .

4. الفكر السياسي

¹ جان جاك روسو ، الاعترافات ، ج3، المؤسسة العربية الحديثة للطبع و النشر و التوزيع ، القاهرة ، دط، دس ، ص ص 5-6.

² عبد الله عبد الدايم ، التربية عبر التاريخ من العصور القديمة من أوائل القرن العشرين ، دار العلم للملايين ، بيروت ، دط، 1984، ص 377.

³ أندريه كريسون ، روسو حياته فلسفته فلسفة منتخبات ، بني صقر ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط4، 1988، ص26.

حيث لعب هذا الأخير دوره في التأثير العميق على فكر روسو سواء كان بالسلب أو بالإيجاب ، حيث توافق مع كل من هوبز و لوك في حياة الفطرة التي عاشها الإنسان قبل الحياة المدنية ، و في طريقة الانتقال من الحالة الأولى إلى المجتمع المدني عبر العقد الاجتماعي غير أنه واجهها بالنقد والرفض فيما يخص أفراد هذا العقد و نوع الحكم و غيرها من المبادئ ، كما أثرت فيه نظرية القانون الطبيعي ، و كان من أبرز من تأثر بهم "هوغروتيوس" و "بوفندروف"، و "مونتيسكيو" و قد تأرجح هذا التأثير بين النقد أحيانا و الاستلham أحيانا أخرى ، غير أنه كانت له القدرة على تقبل آراء الآخرين ، و تأثره هذا لا يعني عدم صدق و موضوعية أو لنقل أصالة آرائه .

5. عصر التنوير

لقد كان لعصر التنوير الأثر البالغ في بناء تفكير روسو بكل ما يحمله من أجواء فكرية و حركة علمية صاحبته تطورات جديدة ، و التي تسعى جميعها إلى هدف واحد هو إسعاد الإنسان و تخليصه من كل مظاهر الانحطاط ، و الرفع من مستواه ، فارتسمت معالم التوجه المذهبي في مختلف القضايا المطروحة لأي فيلسوف ، و روسو واحد من هؤلاء و لعله الأبرز من الذين عبروا عن الأوضاع التي سادت في أوروبا عموما ، و بلده فرنسا على وجه الخصوص ، فتراكم هذه الأوضاع و تداخل الأحداث أصبح يتطلب إيجاد طرق جديدة تسير وفقها قواعد و قوانين المجتمع ، و البحث عن طريقة للخروج من الأعراف المعهودة سابقا ، خاصة من الناحية الاجتماعية و السياسية للإنسان .

و خلاصة القول أن روسو جسد ذروة التطور للفكر التنويري ، خاصة و أن أعماله طبعت بصبغة رومانسية و أدبية مرهفة .

ثانيا : حالة الطبيعة و الإنسان الطبيعي

حالة الفطرة هي إحدى المنطلقات الأساسية للفكر السياسي في العصر الحديث و مفادها "أن الناس يعيشون في مجتمع طبيعي أي قبل قيام مجتمع سياسي و ظهور الدولة ، فهي حالة خالية من أي نظام أو تنظيم و خالية من أي قانون¹ " فالقانون الوحيد الذي كان موجودا هو القانون الطبيعي الذي استمد منه الأفراد حقوقهم الطبيعية ، و لقد اختلفت وجهات النظر بين مفكري العصر الحديث في تفسيرهم لحالة الفطرة الأولى .

يذهب جان جاك روسو إلى الاعتقاد " أن الأسرة تمثل أول نموذج للمجتمعات السياسية التي أساسها الاتفاق الحر للعيش معا² " فمجتمع الأسرة هو المجتمع الطبيعي الوحيد ، حيث أن الإنسان الطبيعي عند روسو ليس بالخير و لا بالشرير ، كما أن ظهور الزراعة و الصناعة و الملكية أدت إلى زوال المساواة بين الناس و يفترض روسو " إن الإنسان كان متواجدا في الغالب لا يعرف أهله و لعله لم يكن يعرف أولاده و لا لغة له ، و لا صناعة و لا فضيلة و لا رذيلة ... كان حاصلا بسهولة على وسائل إرضائه حاجاته الطبيعية³ " .

و لم يكن له مع أفراد جنسه أي علاقة يمكن أن توصف بالأخلاقية ، إن هذا الإنسان عند روسو كان قلما يصاب بالأمراض لأنه لم يكن مسرفا في المعيشة ، و هو يساهم في تشكل الأسرة التي وصفها روسو بأنها أقدم المجتمعات البشرية ، غير أنها لم تستمر طويلا ، حيث أنها تنتهي بانتهاء الحاجة إليها "ذلك أن الأولاد لا يبقون مرتبطين مع الأب إلا للزمن الذي يحتاجون فيه إليه لحفظ أنفسهم ، تتحل الرابطة الطبيعية عند انقطاع هذا الاحتياج⁴ " .

إن روسو ينتقد "توماس هوبز" في قوله بأن حالة الطبيعة تتميز بالطمع و الجشع و بحسب رأيه هاتين العاطفتين ينشئهما الاجتماع ، فالإنسان الطبيعي كان سعيدا لأن حاجاته كانت

¹ محمد نصر مهنا ، في تاريخ الأفكار السياسية و تنظيم السلطة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، دط ، 1989 ، ص ص 15-

16.

² نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، شركة الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2004 ، ص 57.

³ أسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2001 ، ص 219.

⁴ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، ترجمة دوقان قرقوط ، دار القلم ، لبنان ، دط ، دس ، ص 360.

قليلة ، كان مطابقا في كل زمن لما هو عليه الآن ، كان يمشي على رجلين و يستعمل يديه كما نستعمل نحن أيدينا اليوم ، مجيلا أنظاره في جميع أنحاء الطبيعة ، يقيس بها سعة السماء الممتدة الأطراف¹ " فالإنسان هنا هو ذلك الكائن الحي المتواجد منذ الزمن البعيد ، الخالي من كل مظاهر الزيف التي احتوته طوال مسيرة تطوره ، تحت اسم الفن ، العلم ، الحضارة ... حيث يقول فيه روسو "ها إنني أراه تحت شجرة بلوط ناقعا عطشه من أول جدول ماء، واجدا سريرا لنومه عند جذع أول شجرة أمدته بوجبة الطعام"² . فالإنسان الطبيعي كان جد بسيط ، حيث تبدو الحياة الاجتماعية غريبة عنه ، فهو يعيش في حالة العزلة حيث لم تخطر ببالهم فكرة الاجتماع ، يعيشون في الغابات مثل الحيوانات ، لا يعرفون حرفة و لا عمل ، يقتاتون من خيرات الأرض و ما تدر به من ثمار و فواكه ... فيسدون بذلك حاجاتهم البيولوجية و المتمثلة أساسا في الطعام و الشراب و الراحة و التزاوج ، و كان من الأسير له أن يتوصل إلى رغباته و احتياجاته هذه ، فهو يعمل على تلبية طيلة النهار "فهو هائم على وجهه في الغاب لا صناعة له و لا كلام و لا مأوى و لا حرب و لا حاجة لأمثاله ... ذلك الإنسان المتوحش لم تكن لديه إلا العواطف و المعلومات الملازمة للحال التي كان فيها ، فلم يكن يشعر إلا بحاجاته الحقيقية"³.

فكل نزاعاته كانت طبيعية بحتة و أهواءه كلها بدائية محضة مؤكدا أن البشر في حالة الطبيعة ليسوا صالحين و لا أشرارا إذ لا تجمع بينهم أية علاقة أخلاقية ، و لا واجبات مشتركة لا يعرفون لا تربية و لا تقدم و لا علوم ، فكل شيء يبقى على حاله ، فقد عاش البشر طيلة قرون على هذا المنوال كانوا يجهلون معنى الحياة الملكية ، الأسرة ، المجتمع و لم يكن حينها تفاوت فيما بينهم "و الخلاصة هي أن كل إنسان يرى أمثاله كما يرى حيوانات

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 38

² المصدر نفسه ، ص 38.

³ المصدر نفسه ، ص 79.

نوع آخر ... إن الأنانية في حالنا البدائية في الحال الطبيعية الحقيقية غير موجودة .. أي أن هذا الإنسان لا يستطيع لذات السبب أن يكون ذا حقد أو رغبة في الانتقام¹ .

و بالتالي فأبرز ما ميز هذه الفترة الاستقرار و الاستمرار ، فالطبيعة على حد تعبير روسو لا تكثر بتهيئة البشر للحياة التجمعية ، حيث أن الحياة الاجتماعية فعل من أفعال الإرادة لا من أفعال الطبيعة ، إن الحاجة إلى التآزر لدى الإنسان البدائي لم تكن موجودة وسبب ذلك أنه لم يكن لديهم لغة تساعد على تقريب العلاقات بينهم ؛ فلا الجوع و لا العطش انتزعا منهم أول التصويتات ، بل الحب و الكره و الشفقة و الغضب ، وإن الثمار لا تقلت من أيدينا فيمكننا أن نتغذى بها من غير كلام ، كما أننا في صمت نطارد الفريسة التي نريد أن نفتاتها ... إن الطبيعة تملي علينا نبرات و أنات و تلك هي أقدم الكلمات المخترعة² ، غير أن طبيعة الإنسان القابلة للتقدم و الرقي جعلته يتطلع نوعا ما إلى الخروج من الحالة الأصلية التي عاش فيها في طمأنينة و سلام و براءة تامة .

إن هذه الحالة البدائية أو الطبيعة التي عاشها الإنسان طيلة قرون لم تستمر فخرج الإنسان أخيرا من هذه الحالة ، و لعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ، كيف خرج الإنسان من هذه الحالة ؟ يرى روسو أن الإنسان خرج من هذه الحالة اتفاقا بأن عرضت له أولا أسباب طبيعية كالجذب و البرد و القيق ، اضطرتة إلى التعاون مع غيره من أبناء نوعه ، فأفراد المجتمع قد عاشوا أحرارا و صالحين " طالما قنعوا بكوخهم البسيط ، و اكتفوا بلباس الجلود ثيابا وبالريش زينة ، أي طالما لم ينشغلوا إلا بالأعمال التي في مقدور فرد واحد القيام بها ، لكن ما إن راودت الإنسان حاجة إلى أن يؤازره آخر حتى اختفت المساواة و ظهرت الملكية و غدا العمل ضروريا³ .

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 108.

² جان جاك روسو ، محاولة في أصل اللغات ، ترجمة محمد محبوب ، الدار التونسية للنشر ، دم ، دط، دس، ص 28.

³ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق، ص 95

لقد كان الغرض من هذا التعاون و الحرص على العمل توفير القوت (الأكل) فلجأ إلى التعاون على الصيد و تربية الحيوانات و غيرها ، كما اضطرتهم الفيضانات و الزلازل و البراكين و كل مظاهر الطبيعة إلى الاجتماع بصفة مستديمة ، فاخترعت اللغة و بها تغير السلوك و برز الحسد ، إن هذا الاجتماع بنوعيه المؤقت و المستديم يمثل في رأي روسو حالة التوحش الخالية من القوانين و ليس فيها ردع سوى خوف الانتقام ، و لكن تطور حياة الإنسان و اتساع ضرورتها أدى إلى أن " وضعت الطبيعة في حد أوسط بين بلادة البهيمين و أضواء المعرفة المشؤومة ، أضواء الإنسان المدني ..."¹

إن التحول و الانعطاف نحو الحياة المجتمعية التي تضبطها القوانين و الأنظمة أدى إلى ظهور نوع من التفاوت بين البشر و نزوع الأفراد نحو الملكية و حب الذات و الأنانية ، و هكذا يصبح الإنسان الطيب في حالة الطبيعة شريرا محبا لنفسه في حالة الاجتماع و هذا الرجوع إلى الحالة الأولى التي كان عليها الإنسان مستحيلا برأي روس .

فالإجماع أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، و كل ما نستطيع صنعه هو أن نصلح مفسد هذا الاجتماع بإقامة حكومة صالحة تعمل هي الأخرى على تربية المواطنين الصالحين ، فمن الوجهة الأولى تعود المسألة إلى إيجاد ضرب من الاتحاد يحمي بقوة المجتمع الشخص كل عضو و حقوقه و يسمح لكل و هو متحد بان لا يخضع إلا لنفسه ، و تبقى له الحرية التي كان يتمتع بها من قبل ، لم تكن ملكية الأرض مضمونة بما فيه و كان لا بد من تدبر وسائل جديدة لحمايتها و حدث أن اكتشف الإنسان استعمال الحديد و هو شرط الزراعة و الصناعات ، أدى هذا الاكتشاف و توظيفه الاقتصادي إلى تقسيم العمل و التعاون ، إذ يستمد المزارعون الآلات الحديدية من صناعاتها و يعطون بدل ذلك القوت الناتج من الزراعة فيزداد التفاوت نتيجة لازدياد الفائض عند إحدى الطبقتين ، و هكذا يتفاقم الخصام و يتفق الأقوياء و الأغنياء على تدعيم مواقفهم فيضعون أنظمة و قوانين عامة

¹ جان جالك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 96.

تصون الملكية و توحيد أسس السلام القائم على الإذعان (الخضوع) ، لقد لجأ الأغنياء إلى الحيلة للإطاحة بالفقراء و كانت خطتهم في ذلك حسب روسو في قولهم أن في الاتحاد قوة لحماية الضعفاء من الظلم و الجور ن و لا نضعف قوانا في الاقتتال و الحروب ، بل نعمل على رسم حدود سلطة عليا ذات شرائع حكيمة ، و أنظمة عادلة ، فيقول روسو على لسان الإنسان الطبيعي " فلنوجد هذه القوى في سلطة عليا تتلوى الحكم فينا بحسب قوانين رشيدة تحمي جميع أعضاء الشراكة ، و تدافع عنهم و تصد الأعداء المشركين و تسكن ضمن وفاق أبدي " و هكذا قاد تأسيس البشر لملكية الأرض إلى الميثاق الاجتماعي عندما خطب أحدهم في الآخرين مشيرا إلى قطعة أرض سيجها بأنها ملكه ، يقول روسو " إن أول من سيج أرضا و قال هذا ملك لي ووجد أناسا يصدقونه كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني " ، غير أن هذا التجمع حسب روسو ناتج عن المصلحة الشخصية الفردية ، و هذه الملكية الخاصة التي انقلبت على الفرد الطبيعي كانت سبب التدهور البشري الحاصل ، فملكية الأرض تولد اللامساواة و تؤدي إلى صراع المصالح و العبودية ، فروسو يدعو في كتابه "أصل التفاوت بين الناس" و لو بشكل ضمنى إلى التملك العام للأرض و بشكل جماعي و ليس بشكل فردي ، فالحالة المدنية المكتسبة عن الحالة الطبيعية لا تتعارض مع التملك العام للملكية .

إن مشكلة الملكية هذه نقطة جوهرية في بناء الدولة ، و ما يجب أن تتوفر عليه من آليات في إدارة العلاقات بين الأفراد حتى يتأتى لها حماية الحقوق الفردية ، التي صبغت بصيغة طبيعية و التي تعرفها الدولة بعد التعاقد و تصبح مرجعا أساسيا أوليا في إقرار الحقوق و إيجاب الواجبات .

إن الاجتماع بحسب روسو لم يولد سوى الأنانية و المشاعر الحاقدة فقد تولدت لديه الأنانية حينما راح يقارن نفسه بالآخرين ، و يرى فيهم مزاحمين له ، و عندما أضحى عاجزا عن تقسيم نفسه إلا قياسا إلى الآخرين .

إن الإنسان الطبيعي كان يعيش لنفسه ، و بالتالي فهو على عكس الإنسان الاجتماعي الذي لا يرى وجوده إلا في أراء الآخرين ، هذا الإنسان الأول كان يجهل جميع المؤسسات الثقافية الكبرى التي ظهرت في وقتنا الحاضر و التي ظهرت كمحاولة لتخفيف مصاعب الإنسان و إسعاده ، لقد كان يعيش بكليته فرحة وجوده الذاتي دون أن يمعن التفكير في المستقبل ، هكذا يعيش الناس في حالة الطبيعة ، مستقل كل بذاته ، كل يحيا حياته الخاصة غير أن المساواة تغطي على بيئتهم المتواضعة هذه ، و لما كان الحب عاطفة فطرية في الإنسان ، فالإنسان خير رحيم ينقاد لما في الطبيعة من غرائز صادقة ، و بما أن هذه الغرائز صالحة طبعاً فهو بالتالي إنسان صالح ، غير أن هناك أفكار طغت على هذا الإنسان البريء فاضطرته إلى الخروج من حالته هذه إلى حالة الاجتماع أو التمدن ، فقد انقسم البشر شيئاً فشيئاً إلى فقراء أو أغنياء " حفنة من الناس مترئة بزوائد العيش في حين أن الجمهور الجائع يعوزه الضروري منه¹ " .

ومع مرور الوقت و تعقد العلاقات الاجتماعية أكثر فأكثر جعلت من الصعوبة أن نبحت في هذا الإنسان و نعرفه ، إن الإنسان و خاصة الطبيعي طيب عند روسو ، فالشر و الخطأ دخلا عليه من الخارج و بدلا منه شيئاً فشيئاً و أملى عليه أفكار لم تراوده في حالته الأولى فقد كان البشر في هذه الحالة متعودين على تقلبات الهواء و قسوة الفصول و تروضوا على التعب ، فكانوا يدافعون عن أنفسهم و عن طرائدهم من الوحوش الأخرى التي تهاجمهم ، حيث يقول روسو " و إذ كان جسد الإنسان المتوحش هو الأداة الوحيدة التي له دراية بها ، استخدمه لأغراض متنوعة تعجز أجسامنا عن القيام بها ... و عملنا هو ما ينتزع منا القوة و الرشاقة اللتين كانتا ضرورية تكره ذلك المتوحش على اكتسابها² " .

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين انلاس ، مصدر سابق ، ص 84.

² جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين البشر ، ترجمة ، بولس غانم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2009، ص 69.

إن روسو لم يقل بالحالة الطبيعية ، فهو يستحسن حالا متوسطة بين الحالة الطبيعية و الحالة الاجتماعية ذلك أن الحالة الطبيعية تحمل في طياتها البساطة و منافع الطبيعة ، حيث يتغنى بالإنسان الطبيعي الطاهر و يقول بتلك الحال المتوسطة حيث تسود المساواة و لا يعرف للفتاوت معنى ، فما استحسنه روسو الرجوع إلى الطبيعة و لكن باتفاق الناس على إقامة عقد اجتماعي يرضى به الجميع .

ثالثا : الحالة المدنية و الإنسان المدني

لما كان الجوع هو الحافز الأول على العمل في رأي روسو و لما زادت المتاعب على الإنسان ، كان لا بد أن يسعى لتغيير نمط معيشته ، و أن يحرص على إيجاد وسائل جديدة تمكنه من العيش بأسلوب أفضل و أرقى ، نمط يسد حاجاته و متطلباته اليومية ، فالمقيمون على الشواطئ اخترعوا صنارة الصيد و غدوا صيادين ، أما المقيمون في الغابات فصنعوا الأقواس و السهام فأصبحوا صيادي حيوانات برية ، فضربوا بذلك عصفورين بحجر واحد، فمنها يأكلون و منها يحولون جلودها إلى ملابس تقيهم من برد الشتاء و حر الصيف ، وساعفهم الحظ شيئا فشيئا فاكتشفوا النار تدريجيا ، و هكذا أدركوا أن غيرهم من بني البشر يشعرون بمثل ما يشعرون به و يتصرفون كيفما يتصرف غيرهم ، و صاروا بعد ذلك في حاجة إلى غيرهم ، فراحوا يطلبون مساعدتهم ، غير أن هذا التعاون لم يتعدى في البداية حالات منفردة إذ كان الناس يتضافرون و يهبون لتحقيق هدف ما ، ثم بدت شيئا فشيئا روابط و تجمعات دائمة .

هكذا اكتسب البشر من حيث لا يدرون فكرة - إن كانت بدائية - عن التزاماتهم المشتركة ، و لعل هذا التقارب ساهم في ظهور اللغة فتيسرت بذلك خطى التقدم ، فكلما أمعن الإنسان عقله كلما اكتشف ما لم يكن يعرفه مسبقا ن و كلما عرف المزيد ازداد بذلك تحسن نشاطه الاقتصادي ، وقد وضع في تلك الحقبة من تطوره الفأس الحجرية ، و بنى مساكن و ألف

الحياة الحضارية ، و يعتبر روسو أن الفترة الزمنية الممتدة بين ركود حالة الطبيعة و نشوء القوانين من أزهى الفترات ،حيث يقول " إن هذه الحقبة تقدم المواهب الإنسانية و هي التي كانت وسطا بين بلادة الحالة البدائية و حدة نشاط فوجب أن تكون أسعد الحقب و أكثرها دوما¹ " .

و إن كانت حالة الطبيعة تمثل طفولة الإنسانية فإن هذه الفترة تمثل شبابها ، كما أن روسو يشارك الكثيرين من منظري القرن الثامن عشر اعتقادهم بأن النمو السكاني حافز للبشرية على التقدم ، و مع ظهور الملكية خطى البشر خطواتهم الأولى نحو الانحطاط ، و الملكية تدين بوجودها لاكتشاف الزراعة و ابتكار الصناعة و استخراج المعادن ،وبسبب ملكية الأرض تولدت اللامساواة بين الناس ، و صراع المصالح ، و بالتالي تزايد الحروب و الاقتتال ، غير أن ملكية الأرض لم تكن مضمونة بما فيه الكفاية و كان لا بد من إيجاد وسائل جديدة لحمايتها ، و بالتالي لجأ الأغنياء إلى تدبير حيلة للإيقاع بالفقراء ، فاقترحوا إبرام عقد اجتماع ، غير أن نظام الحكم لم يكن محددا في هذا العقد ، و ظهور الحكومة لم يكن إلا تحت تأثير الضرورة ، فكانت القوانين مقتصرة على بعض الضوابط التي وجب على الأفراد الالتزام بها ، و لكن ضعف الحكم أدى إلى ضرورة توكيل أفراد معينين "السلطة العامة" و هكذا ظهر الولاة المنتخبون و اللامساواة التي ينظر إليها روسو من زاوية سياسية ، تمر بثلاث مراحل :

- إقرار القانون و حق الملكية .
- تأسيس الولاية .
- تحول الحكم الشرعي التعاقدي إلى حكم تعسفي استبدادي .

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 96.

يقول روسو " و لكن ... زالت عنهم المساواة و دخلت فيهم الملكية و أصبح العمل ضروريا ، و تحولت الغابات الواسعة حقولا باسمة و جب أن تروى بعرق الناس ، فلم تلبث هذه الحقول أن نبت فيها البؤس والعبودية¹ " .

إن البشر بحسب روسو ليسوا سيئين بطبيعتهم ، و لا بد أن يكون قد وقع لهم أمر لا علاقة له بنفوسهم ، فدخلت في حياتهم طرائق اصطناعية جعلتهم يحيون حياة ليس فيها روح ، فصنع البشر لأنفسهم حياة تغطي عليها المظاهر ، فأصبح المجتمع يعني تجمع أفراد صناعيين و عواطف مفتعلة ، إنهم أفراد يعيشون خارج ذواتهم ، إنهم لا يعيشون إلا ضمن الآخرين ، و منه يستمدون الشعور بوجودهم الخاص ، لا يحيون اليوم و لا ينشدون سعادتهم إلا من خلال رأي الآخرين ، هم فريسة حب الذات ، كما أنهم يعيشون حالة تبعية دائمة بعضهم لبعض لأنهم لا يستطيعون التمتع إلا بما ينعم عليهم به الناس من سعادة ، لقد أوجدوا فيما بينهم أشكالا من عدم التفاوت ، فبعضهم فقير و بعضهم غني ، و منهم السادة و منهم العبيد ، " يشغلهم التفكير الدائم فيما سيحدث لهم ، و تغذيتهم آمال المستقبل و تطلعاته ، و هم عاجزون عن التمتع بالحاضر ، عاجزون عن أن يحققوا في حياتهم ماهيتهم الحققة .. إنهم مرتبطون بكل شيء ، بالأزمنة و بالأمكنة و بالناس و بالأشياء ، منشغلون بكل ما يجري و ما سيجري "² .

وليس سعي هؤلاء الناس بحسب روسو إلى بسط نفوذهم و ذواتهم على الأرض التي يحيون فوقها ، فهم لا يسعون إلا إلى ترديد العبارات التالية : عدالة ، قانون ، حماية ، عون الضعفاء ، و تقدم العقل ، لقد أصبحوا متطورين بشكل كبير ، فقد عرفوا العلوم و الفلسفة ، غير أن علمهم هذا لا يقودهم إلا إلى التنافسات و يضيفي على حياتهم الكثير من الغموض

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت ، مصدر سابق ، 98.

² برنار غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، مرجع سابق ، ص 103.

، فاختلاف الآراء دليل على عجز الفكر البشري ، و هم يسيئون استخدام مواهبهم عندما ينصرفون إلى العلم .

إن هم هؤلاء على حد تعبير روسو أن يعرفوا الطبيعة كلها ، غير أنهم غير مبالين بمعرفة أنفسهم ، تهمهم كل الفنون ما عدا فن السعادة.

إن المعرفة الأخلاقية (علم ما يجب أن نفعل) موجودة في نفوسنا و هذه الأخيرة تحمل في طياتها شريعة الله ، و بالتالي فروسو يدعونا إلى مساءلة أنفسنا و إلى ترك مواهبنا الطبيعية تعمل ، و منه سنكون صادقين ، فاضلين كما كنا في حالة الطبيعة الأولى .

لقد أضحى الدين لا صلة له بحياة الناس ، حيث أصبح الإنسان مغرور متعصب ، قاسي سيجري وراء الحرب بدلا من مناجاة السلم " و كتبوا على أوراق طيارة ما يجب علينا أن نؤمن به ، مدعين ذلك بالنصوص ، فكأنما كان من الضروري أن نرجع إلى أبعد أزمنة و أن نرى كل التنبؤات و كل ما نزل من وحي و نقابل بينهما " ¹ .

حيث تراهم يستنتقون الله وفقا لما يشاءون هذا لأنهم صنعوا لأنفسهم عالما من المظاهر بمؤسساتهم الاجتماعية وبكل ما أحرزوه من علم وفن وتعليم ،و في عالم المظاهر هذا تجدهم يبحثون عن سعادتهم، إنها الحياة الظاهرية عند روسو وليست بالحياة الحقيقية حيث لم يعد يهمهم أمر ذلك الإنسان الطبيعي فماذا بوسعنا أن نفعل لنرى الإنسان الحق؟ يجيبنا روسو أنه علينا أن نفصل كل ما يملكه من ثروته الخاصة وأضاف إليها من بعد، أنه على الإنسان النظر من كل ما هو غريب عن نفسه ،وعلينا أن نعود إلى ذلك الزمن الجميل الذي كان فيه الإنسان قبل أن يخلق لنفسه هذا العالم، فالإنسان هو ذلك الكائن الذي لا يعيش إلا للظاهر ولا يرى داخله ولا يعي ذاته إلا في آراء الآخرين، إنسان استولى على قلبه الحقد و الأنانية وغيرها من المشاعر اللامألوفة عند الإنسان الأول (الطبيعي).

¹ برنار غروتوتيزن ، المرجع نفسه ، ص ص 104-105.

رابعاً : العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو

إن حالة الطبيعة التي كان عليها الإنسان لم تستمر نتيجة للتقدم و التغير الذي طرأ عليها فجأة ، فالإنسان خلق لنفسه حياة جديدة ، غير أنها لم تكن أحسن من التي سبقتها ، كما أنه يستحيل معها الرجوع إلى الوراء ، و بالتالي فما على الإنسان إلا أن يجد لنفسه ما يؤمن بحياته و يحفظ بقاءه و كذا حفظ المصلحة المشتركة التي لا يمكن تصورها حسب روسو خارج إرادة الإنسان من جهة ، و خارج اتحاد الإرادات الفردية من جهة ثانية .

إن الاجتماع البشري أصبح ضرورة لا بد منها ، هذا الاجتماع الذي تمثل بشكل رئيس في العقد الاجتماعي حيث يرى فيها البعض على أنها نشوء المجتمع المدني و الذي يذهب في خط مستقيم إلى الدولة الحديثة التي أفرزتها فلسفة الأنوار فهي الأساس الأول الذي قامت عليه الدولة .

و إطار لممارسة الإرادة العامة التي يسهم فيها كل شخص كعضو في الجماعة و لعل هذا ما يؤكد عليه روسو و ما نلمسه بشكل دقيق في كتابه العقد الاجتماعي حيث يقول " أريد أن أبحث فيما إذا كان يمكن أن تكون في النظام المدني قاعدة ما للإدارة شرعية و أكيدة ، و ذلك بتنازل البشر كما هم و القوانين كما يمكنها أن تكون¹ " .

و لكن كيف يمكن لأناس أحرار متساوين و مستقلين بطبيعتهم بإمكانهم إخضاع أنفسهم لسلطة تحكمهم ، و هل بإمكانهم المحافظة على حقوقهم الفردية التي سبق و أن كانوا يتمتعون بها في الحالة الطبيعية ؟ و إن كانت هذه المجتمعات قد اجتمعت من أجل صيانة حقوقهم فهل ستوصل إلى قاعدة شرعية أكيدة للحكم ؟

إن الإنسان في المجتمع المدني له الحق في أن يساهم في بناء الحياة العامة بالنظر إلى كون الإنسان حر ليس فقط في ربط حياته الخاصة بحياة الجماعة، بل لأنه من جهة أخرى

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 33.

حر في هذا الفعل الذي أقدم عليه طوعا و لغاية قد تحددت مسبقا ، هي الانضمام إلى الآخرين لتحقيق منفعة عامة ، و هي نظرة تتم عن تفاؤلية مبدئية إلى طبيعة الإنسان و لا تريد أن تقول أن الحرية هي ماهية الإنسان فحسب ، بل تذهب إلى أن العقد الاجتماعي عقد طوعي أساسه الحرية¹ ، و الاجتماع ضروري ، غير أن هذه الضرورة تأتي بصورة بعدية عند روسو ، فالعقد عند روسو هو دفع بالإنسان إلى الاجتماع مع غيره حيث يقول "إن البؤس المشترك هو الذي يحمل القلوب إلى الإنسانية ، فكل ارتباط هو في الأصل إطار لعدم الاكتفاء ، ولو لم يكن كل واحد منا بحاجة لغيره ، لما حلم أبدا بالاتحاد معهم"² .

و بالتالي يصبح الاجتماع ضرورة عندما تبعت حالة التقدم مرحلة لا تترك للإنسان فرصة الخيار في الرجوع إلى الوراء (حالة الطبيعة) ، و في نفس الوقت يضطره العجز إلى الخروج من هذه الحالة إلى حالة أكثر ملائمة لحياته ، و منه إلى المجتمع المدني الذي يحفظ حقوق و حريات الأفراد و دون المساس بما هو مكتسب من الطبيعة الأصلية.

إن العقد الاجتماعي هو الأساس الذي انتقل من خلاله البشر من حالتهم الطبيعية إلى حالة الاجتماع المدني .

و قد بدأت بوادر تشكل هذه المجتمعات حسب روسو من الأسرة إذ تشكل أقدم مجتمع و هي المجتمع الطبيعي ، و قد تشكلت نتيجة للحاجة التي تربط بين أبناء الأسرة الواحدة ، غير أن هذه الرابطة الطبيعية سرعان ما تنتهي حين يتحرر الأولاد من الطاعة الواجبة عليهم ، فالأسرة إذ هي النموذج الأول للمجتمعات السياسية حيث يشكل الأب صورة الزعيم و الأولاد صورة الشعب ، و هم جميعا ولدوا أحرارا ، بحيث لا يستطيعون التنازل عن هذه الحرية الطبيعية إلا من أجل منفعتهم ، يقول روسو " إن الأولاد لا يدوم ارتباطهم بأبيهم إلا طول الزمان الذي يحتاجون فيها إلى ضمان بقاءهم ، و حالما تنتهي تلك الحاجة تنحل تلك

¹ بخلاف نظرة هوبز (الإنسان ذئب لأخيه الإنسان) و التي انطلقت من أن الاجتماع البشري ضروري .

² جان جاك روسو ، إيميل ، ترجمة نظمي لوقا ، الشركة العربية للطباعة و النشر ، القاهرة ، دط ، دس ، ص 21.

الرابطة الطبيعية ، فالأولاد و قد أصبحوا معفين من الطاعة التي كانت مفروضة عليهم لأبيهم ، و الأب أعفى من ضروب العناية التي كان ملزما ببذلها لهم ، ينالون كلهم على سواء استقلاليتهم بأنفسهم و إذا حدث و إن ظلوا مؤتلفين مجتمعين فلا يكون بقاؤها إلا بالتراضي و الاتفاق¹ ، ففي العقد الاجتماعي يتنازل الأفراد عن بعض حرياتهم من أجل تحقيق النفع العام و هي الغاية الأولى للمجتمع .

كما أن الدولة - الحاكم - وجب عليه كونه هو المسؤول أن يحول قوته إلى حق و الطاعة إلى واجب حيث يقول روسو " لا يكون الأقوى قويا بما فيه الكفاية مطلقا، حتى يكون سيذا دائما ما لم يحول قوته إلى حق و طاعته إلى واجب² ".

إن القوة ليست أبدية و يعتبرها روسو قيمة مادية لا أخلاقية و الخضوع لها ضروري ، كما أنه لا يمكن لأحد أن يزعم بحق "القوة" و الواقع أن الناس إذا كانوا لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة ، بل توحيد القوى القائمة و توجيهها عادة لا يكون لديهم وسائل للبقاء غير تأليفهم بالتكتل مقدار من القوى يمكنه أن يتغلب على المقاومة، و تحريك هذه القوى بمحرك واحد و تسيرها متوافقة³ . و منه فإن الاجتماع أو الاتفاق بين البشر يبقى هو الأساس لكل سلطة شرعية بينهم ، كما أن هذا الإنسان المدني لا يستطيع التخلي عن حريته ليجعل من نفسه عبدا لغيره ، مقابل الحصول على الأمن و السلام ، و لا يستطيع أن يهب نفسه لأن ذلك يشكل خروجا على الحرية ، فهو لا يستطيع أن يتنازل عن أولاده لأنهم مثله ولدوا أحرارا غير مقيدين بأي قيد و لا شرط ، و "إن تخلي الإنسان عن حريته هو تخل عن صفته

¹ جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، أو مبادئ القانون السياسي ، ترجمة بولس غانم ، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ، بيروت ، دط ، 1972 ، ص 12.

² جان جاك روسو؟ ، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية ، ترجمة عادل زعير ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ط2 ، 1990 ، ص 33.

³ المصدر نفسه ، ص 43.

كإنسان و عن حقوقه كإنسان بل عن واجباته ، و هذا مناف لطبيعته ، و أن انتزاع كل حرية من إرادته هو انتزاع لكل قيمة أخلاقية من أفعاله¹ .

و النتيجة أن روسو يعتقد أنه من الخطأ إبرام اتفاق يكون كله على حساب طرف واحد و في صالح الآخر ، و أن كل العقود التي نتجت عن استبداد القوي بقوته لإثبات حق السلطة هو أمر باطل ، يقترح فكرة الانتخاب بالإجماع حيث يختار فيه الشعب ممثلهم حاكما كان أو ملكا أو ما عرفه روسو بالميثاق الاجتماعي "و الذي معناه إيجاد شكل من أشكال الاتحاد يدافع و يحمي كل القوى المشتركة ، - أي كل شخص مشارك بأمواله و وجوده- فبما أن كل فرد يتحد مع الجميع ، فإنه لا يطيع إلا نفسه ويبقى حرا كما كان من قبل ، وإن شروط هذا الميثاق محددة بطبيعة الفعل إلى درجة أن أي تعديل يجعلها باطلة و لا أثر لها ، و ربما لم تذكر صراحة أبدا و هي نفسها في كل مكان² " .

فهذه الشروط يعترف بها ، وهي واحدة في كل مكان ، فالعقد الاجتماعي يمثل اتحادا مبدؤه الحرية و الاستقلال و قوامه الشراكة و غايته المنفعة العامة، فهو هيئة معنوية و جماعية فاعلة و متحدة و ذات مشتركة ، و منه يمثل الشعب صورة المواطنين بصفتهم مساهمين في السلطة السيادية ، غير أنهم يبقون خاضعين لقوانين الدولة .

و شروط هذا العقد يمكن أن تجمع في شرط واحد ألا و هو التنازل عن جميع الحقوق لصالح الجماعة ، فكل شخص يقدم نفسه و من هنا يتساوى الجميع و هنا يرى روسو بأنه لا حق لأحد بأن يجعل هذه الحالة مكلفة للأفراد بما أنهم جميعا تنازلوا عن حقوقهم ، فلا أحد يكلفهم ما لا يرغبون ، و إذا تم هذا التنازل من دون تحفظ فإن الاتحاد سيكون بينا الأقوى و الأكمل ، و لا يبقى لمشارك ما يطالب به ، فلا يمكن أن يبقى لبعض الأفراد و لا أدنى حق ، لأن ذلك يعني أن حالة الطبيعة لا زالت قائمة ، يرى روسو أن النزول الكلي هو

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 85.

² محسن صالح ، الفلسفة الاجتماعية و أصل السياسة ، مرجع سابق ، ص 140.

متساوي بالنسبة لجميع الأفراد، و بالتالي تبقى المساواة الطبيعية بين الأفراد قائمة ، و ما دامت المساواة فستكون الحرية كذلك لأنه لن يتعدى أحد على الآخر دون أن يسيء في ذلك الوقت نفسه إلى المجموع، أي أن الأفراد ما داموا متساوين فيما بينهم فحالتهم جميعا واحدة ومن ثم تكون الإساءة إلى أحدهم إساءة إلى كل واحد منهم ، فالفرد إذا وضع قواه و حقوقه في يد الجماعة يعامل بوصفه عضوا فيها ، و جزءا لا يتجزأ منها ، و يختصر روسو الميثاق الاجتماعي بالعبرة التالية "يسهم كل واحد منا في المجتمع بشخصه وبكل قدراته تحت إدارة الإرادة العامة العليا ، و يتلقى و يصبح عمل كل عضو من هذه الهيئة الكلية جزءا لا يتجزأ من الكل ¹ " .

إن العقد الذي افترضه روسو يؤسس شعبا قائما برؤسائه أو من دونهم و كذا إرادة عامة لا تتجزأ أو يستحيل التنازل عنها ، إلا في حالة واحدة و هي حين يتنازل الشعب عن كونه شعبا ، إن هذا الاجتماع البشري هو في صنع البشر و هم الذين اقترحوه لأنفسهم ، و قد وضعوه بإرادتهم الحرة ، و اعين بما يفعلون " و بينما تتعاقب الأفكار و العواطف و يتروض العقل و القلب يتابع الجنس البشري سيره ، نحو التآلف فتنتشر العلاقات و تتوثق الروابط و يعتاد الناس الاجتماع ² " .

هذا الوضع الجديد الذي نشأ عن إرادة تامة (الاجتماع) ينتقل بالإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية من خلال استبدال غرائزه الطبيعية بالعدالة الاجتماعية إضافة إلى استعمال عقله في مسائل مستجدة ناتجة بالضرورة عن نوع الاجتماع الجديد "بحيث يعطي أبعادا أخلاقية لأفعاله ، يكتب الإنسان ملكات و أفكار جديدة تنقله من حالة الحيرة و الانفعال و المحدودية إلى لحالة الكائن الإنسان الذكي و المدبر ³ " .

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 50.

² جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 94.

³ محسن صالح ، الفلسفة الاجتماعية و أصل السياسة ، مرجع سابق ، ص 141-142.

كما أن كل عضو في المجتمع المدني يشترك في هيئة سيادية واحدة و هي الدولة التي لا يمكن تجزئتها ، حيث لا يملك أي شخص حق في شيء ما دون غيره ، فالجميع يتمتعون بنفس الحقوق و ليس لأحد الأفضلية على غيره ، فكلهم يمتلكون صفة المواطنة و الإنسانية بدرجة أولى ، فالاجتماع يدل على أول مظهر من مظاهر تحضر و تقدم الإنسان ، و دليل على إنسانيته و خروجه من مظهر الإنسان الطبيعي إلى إنسان الإنسان حيث يدخل الفرد في علاقات مع غيره من بني جنسه فتتبعين وفقها الحقوق المدنية و علاقات أخرى تربطه مع الهيئة السيادية و تتعين بموجبها الحقوق السيادية ، غير أن هذه العلاقات بنوعها تفرض التزامات متبادلة بين الطرفين ، لكن قاعدة الحقوق المدنية التي بموجبها لا يلزم الإنسان باحترام الالتزامات التي أخذها على نفسه لا تنطبق على هذا التعاقد ، و فيما يخص التزامات هيئة السيادة أن تفرض قانون لا تستطيع هي نفسها أن تخرقه ، لأن ذلك يعتبر مناقض لطبيعة الهيئة السياسية ، و العقد الاجتماعي نفسه من شأنه إلزام هيئة الشعب .

فالهيئة السيادية تعمل وفق ما جاء في العقد الاجتماعي و لا تلتزم مع غيرها بما يعارض أو يخالف ما ينص عليه العقد ، كأن تخضع لهيئة سيادية أخرى أو تباع جزءا منها ، لأن هذا العقد هو أساس تواجد هذه الهيئة ، وإن خرقتة فقد خرقت بذلك وجودها و كينونتها.

كما أن المصلحة و الواجب يفرضان على المتعاقدين التعاون فيما بينهم ، و منه وجب العمل في إطار هاتين الرابطين و الانتفاع بجميع الفوائد التي تحملانها .

و هيئة السيادة تتفق في مصالحها مع مصالح الشعب الذي تتكون منه و بالتالي لا يمكن لها أن تتأدي بمصالح خاصة بها فقط ، أو منافية لأفرادها ، و لا يمكن إلحاق الضرر بهم فهي تبقى مجرد هيئة مفوضة من الشعب للقيام بنوع خاص من الأعمال و هي التنفيذ و يظل الشعب محتفظا بالتشريع، فتشكل الحكومة إنما يتم وفق قانون يصدر عن الشعب و أي حكومة مؤقتة أمكن للشعب تغييرها ، حيث لا وجود لشيء يضمن التزامهم لها ، بالرغم من وجود مصلحة مشتركة بينهما ، إلا إذا سعت - الهيئة السيادية- إلى إيجاد وسائل أو

طرق تضمن من خلالها التزام هذا الشعب و تماشييه وفق ما تريد بحيث أن للفرد مصالح أخرى (خاصة) قد تخالف في متطلباتها المصلحة العامة المشتركة ،و كونه إنسان محب لذاته و إنسانيته فقد يظن بأن مساهمته في المصلحة العامة ليس لها مقابل و في هذا الصدد يقول روسو "يمكن أن تكون لكل فرد كإنسان إرادة خاصة مخالفة للإرادة العامة التي له كمواطن أو متناقضة معها ، فمصالحته الخاصة يمكن أن تملي عليه من التصرف ما يخالف المصلحة المشتركة ¹". غير أنه بإمكان السيادة أن تضمن إلزاما بصورة ضمنية حتى لا يبقى هذا العقد الاجتماعي حبر على ورق، و هذا الإلزام بإمكانه أن يكسب الالتزامات الأخرى قوة مؤداها : أن من يرفض أن يطيع الإرادة العامة ترغمه هيئة السيادة كلها على الطاعة كأن يرغم على أن يكون حرا . لأن هذا الشرط هو الذي بموجبه يوجب كل مواطن لولائه ، و بالتالي يخرج من كل تبعية شخصية .

إن انتقال الإنسان من الحالة الأولى (الطبيعية) إلى المجتمع المدني غير من سلوكاته و تصرفاته سواء تجاه نفسه أو اتجاه غيره ، فاكتمست أفعاله أدبا و حسن تصرف لم يعقلهما فيما سبق ، و لم يعطي لها أية أهمية ، فوجد في هذا المجتمع أمور جديدة في حين أنه فقد أشياء أخرى و منها الحرية التي أكتسبته إياها الطبيعة ، و كذا الحق الذي لا حدود و لا ضوابط له ، حيث كان يصل إلى كل ما يشاء و له الحق في كل ما يرغب فيه ، فالعقد الاجتماعي برأي روسو هو أداة إرادية تنازل من خلالها الأفراد عن حريتهم الطبيعية و أذابوا أراذلتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة ، فاستعاضوا عنها بالحرية المدنية و ملكية ما بحوزته ، كما أن المجتمع المدني أضاف نوعا آخر من الحرية ألا و هي الحرية الأدبية ، و التي تجعل الفرد سيدا لنفسه ، حيث أنه وجب عليه طاعة القانون الذي فرضه على نفسه بإقامة هذا العقد الاجتماعي ، هي حرية تتعين الإرادة في الملكية أو في التملك ، و لهذه الإرادة نوعان فإنما أن تكون ذاتية ، و إما أن تكون موضوعية محدودة بحدود الإرادة العامة

¹ جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 53.

، فيغدو التملك حقا مكتسبا للمالك لا ينازعه فيه أحد .ولا يوجد تناقض بين الحرية و الملكية في الدولة المعتدلة ، و في هذا الصدد يقول روسو " ما يكسبه الفرد هو الحرية المدنية و ملكية كل ما هو في حيازته ، و حتى لا نخطئ في هذه التعويضات يجب أن نميز الحرية الطبيعية التي ليس لها من حدود (لملكيتها) سوى قوى الفرد عن الحرية المدنية التي تكون محدودة (في ملكيتها) بالإرادة العامة¹ " .

إن كل عضو في المجتمع يهب نفسه بمجرد أن يتشكل هذا المجتمع و يتكون هو و ممتلكاته ، و إن كان ذلك لا يعني تغير في طبيعة التملك أو الحيازة، و لما كانت القوى التي تشكل الدولة مما لا يمكن مقارنته من حيث العظمة و القوة بما يملكه الأفراد و هم منفردين ، فإن الحياة الجماعية تكون أقوى و أكثر إحكاما ، فالعقد الذي اجتمع على حسابه الأفراد يهب لكل منهم ما هو ضروري له ، لكنه يستبعده من كل شيء آخر ، هذا هو السبب الذي يجعل من الإنسان موضع احترام من طرف أي إنسان مدني هو الآخر ، رغم ما عانى منه من ضعف في الحالة المدنية " صحيح أن لكل إنسان طبيعي حق في كل ما هو ضروري له ، إلا أن العقد الواقعي الذي يجعله مالكا لبعض الأموال أو الأعيان يقصيه عما تبقى ، فإذا ما تقرر نصيبه وجب عليه أن يكتف به ... و لهذا كان حق الجائز الأول البالغ الضعف في حالة الطبيعة مرعيا لدى كل إنسان مدني² " و باحترام هذا الحق فإن الإنسان يحترم ما ليس له كما يحترم ماله و يصون حقه هذا و يتوقف على مدى احترامه لما يملك غيره ، ثم أن حق الملكية تعبير عن موضوعية الإرادة و يفترض أن يكون الحكام سادة للبلاد لا سادة للناس.

كما أن الجماعة السياسية حسب روسو لا يمكن تصور وجودها إلا باتفاق الأفراد فيما بينهم على الحياة في الجماعة أي أن العقد الاجتماعي هو الميثاق الأساسي الذي سيعبر عنه

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 55.

² جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، مصدر سابق ، 30.

دستور الدولة ، و هذا الاتفاق أو العقد الاجتماعي لن يكون سليما و مشروعا إلا إذا صدر عن إجماع الإرادات الحرة للأفراد المكونين للجماعة ، و هذا العقد لا يستمد قوته من رضا الأفراد فقط ، بل تتوقف صحته أيضا على طريقة استعماله ، و الغاية التي يسعى إلى تحقيقها ، فلم يكون صحيحا ما لم يحقق حياة أفضل من حياة العزلة التي تسودها الحرية و الحق اللامحدود ، فصاحب السلطة يحتكم إلى أول قانون (العقد الاجتماعي) في أي تشريع ، فلا يستطيع نفي الحرية و المساواة الطبيعيتين بل يعمل على استبدال الحقوق الطبيعية بأخرى مدنية بما أن الفرد قد تنازل عنها بموجب العقد ، و إن كان بينهم تفاوت ملحوظ في القوة أو الذكاء أو المواهب و القدرات الذهنية ، و غيرها فإن العقد يجعلهم متساوين و لا تفاوت بيت شخص و آخر .

خامسا : التعارض بين الفرد و المجتمع

لا بد أن هناك تعارض دائم في أي مجتمع مدني بين الإنسان الطبيعي الذي تقوده مجموعة الرغبات و المصلحة الشخصية ، و الإنسان المدني الذي يسعى نحو المساواة و العدالة الاجتماعية ، و إلى حياة تليق بمكانة الإنسان .

و هذا التعارض عادة ما يصطلح عليه اسم التعارض بين الفرد و المجتمع ، أو بين الفرد و سلطة الدولة ، إن هذا التعارض و الاختلاف بين الأفراد هو ما يوجب العقد الاجتماعي عند روسو ، و رغم هذا الاختلاف إلا أن هناك أمور مشتركة بينهم و هي التي تجعل من العقد شيئا ممكنا ، كما تعبر عن ماهية و جوهر الأفراد ، فالعقد الاجتماعي عقد جوهري أو نوعي ، و منه يختلف الاجتماع البشري عن الاجتماع الطبيعي عند الحيوان ، لأن كل ما هو مشترك بين الأفراد يجعلوا منه قانونا عاما و يصبح مجتمع الإنسان مجالا للحدود و الاتفاقات و الضوابط و القوانين ، غير أن الإنسان ما يفتأ أن يثور و يتمرد و يقاوم و يعاند ، و السؤال الذي يلح على طرح نفسه ، أي الشخصين هو هذا الفرد البشري ؟ هل هو

المواطن الذي نسبنا إليه الفضيلة السياسية ، أم هو الإنسان الذي يعد معيار جميع القيم و الفضائل ؟

إن الإنسان يجد نفسه وجها لوجه في معارضة العرف و العادة و التقليد و القانون و السلطة و لا سيما سلطة الأسرة و سلطة المجتمع ، و غيرهما من السلطات ، حيث تكون هذه السلطات شكلا من أشكال الاستلاب ، و يصبح الأمر أكثر تأثيرا إذ كانت هذه السلطة مسيطرة و مستبدة .

و من اجل فض هذه السيطرة سعى الكثير من الباحثين عن الحرية و العاملين في سبيلها إلى البحث عن حكام للأمة وكلاء أو مفوضين عنها يجوز للأفراد عزلهم متى شاءوا ، وما دام الأمر كذلك ، لا معنى لتشديد سلطة الحكام إلا حين تكون السلطة في أيدي حكام لا تتفق مصالحهم و مصالح الشعب في العادة ، أما في ما عدا ذلك فإن الشعوب تسعى إلى توحيد الحاكم و الأمة توحيدا يجعل مصلحة الحاكم و إرادته هي مصلحة الشعب و إرادته ، فحكم الفرد نفسه بنفسه لم يكن سوى حكم الفرد بمشيئة المجموع ، و أن إرادة الشعب هي إرادة الجزء الأكبر أو الأكثر فاعلية في المجتمع ، غير أن استبداد الأكثرية في المجال السياسي ، يقابله نوع من طغيان اجتماعي على حرية الفرد ، و هو طغيان منبعث من العرف و العادة و سطوة القيم السائدة و استهجان أكثرية المجتمع كل جديد في الفكر و العمل ، فالفرد و الرأي العام يكونان في مسارين مختلفين ، و بالتالي لا بد من حماية الفرد ليس من طغيان الحاكم فحسب ، بل من طغيان الرأي العام كذلك ، و حتى من ميل المجتمع إلى فرض أفكاره و عاداته ، و جعلها بمثابة قواعد تضبط و تحدد السلوك الإنساني ، فيعوق المجتمع بذلك نمو الشخصية الفردية التي تتعارض معه في طريق الحياة ، بل قد يمنع هذا المجتمع الفرد من كل ابتكار جديد و يلزمه على السير وفق مبادئه و قوانينه.

و لكن هذا التدخل للمجموع على الفرد لا بد من ضبطه ضمانا لصالح شؤون الأفراد و حمايتهم من كل استبداد سياسي يعصف بكيانهم ، حيث ينتهك الحياة الخاصة للأفراد و يقيم ذاتيتهم ، و يذيب فرديتهم في المجتمع فتتحل بذلك القيم و الثقافات و تدخل روابط العقد الاجتماعي .

لقد جرى الناس على معارضة حرية الفرد بحرية المجتمع ، انطلاقا من مفاهيم المصلحة العامة و الإرادة العامة و الخير العام ، و لا يزال من لا يعترف بحقوق الفرد و حرته و استقلاله ، مما يؤدي بنا إلى التناقض الجوهرى بين عمومية المجتمع و ذاتية الفرد ، و هنا يقول روسو " و بالفعل يمكن أن تكون لكل فرد كإنسان إرادة خاصة مخالفة للإرادة العامة التي له كمواطن أو متناقضة معها ¹ " و لا يتحقق ذلك إلا حين يعترف الناس أن الحياة الاجتماعية هي حياة عمل المجتمع ، و أن كل فرد في المجتمع إنما يقوم بوظائف للآخرين يستحق أن ينال بها حقوقا مساوية لحقوقهم ، كما ليس من سبيل لتحقيق عمومية المجتمع سوى اعترافه بالتفرد و الاختلاف بين الأفراد ، حيث أن لكل فرد شخصيته التي تميزه عن غيره فهو ليس كالحیوان .

يجب أن تقوم العلاقات الاجتماعية و كذا السياسية على مبدأ يدافع عن حرية الآخر انطلاقا من حقيقة مفادها أن كل أنا هو أنا و آخر في الوقت ذاته ، و أن العقل و العواطف مشتركة بين الناس ، حيث تعتبر مشاعر الحب و الكراهية و البغضاء و غيرها الدافع المحدد لقواعد السلوك التي وجب على الأفراد احترامها ، و ذلك بحكم القانون أو الرأي العام ، و قد ظل قادة المجتمع في الفكر و الشعور بوجه عام لا يتعرضون لهذه الحال من حيث المبدأ و إن كانوا قد يعارضون بعض ما جاء في تفاصيلها أشد معارضة ، فهم قد شغلوا أنفسهم بالبحث في الأمور التي يجب على المجتمع تحييدها بدلا من البحث فيما إذا كانت هذه الأمور يجب أن تصير قانونا يحترمه الأفراد ، لقد فضلوا السعي لتغيير عواطف

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 53 .

الجمهور في بعض الأمور الخاصة التي يختلفون معه فيها بدلا من أن يشتركوا في الدفاع عن الحرية مع الخارجين على العرف السائد ، أما المسألة التي استمرت على الدوام حسب روسو فهي مسألة العقيدة الدينية حيث يتول في هذا الصدد " إن الذي يمنحه العقد الاجتماعي لصاحب السيادة على رعاياه لا يتجاوز ... حدود المنفعة العامة ، فليس على الرعايا تقديم حساب عن آرائهم لصاحب السيادة إلا بمقدار ما تهم آرائهم المجتمع ، و عليه ما يهم الدولة أن يعتنق كل مواطن دينا يحببه بواجباته ، لكن معتقدات هذا الدين لا تهم لا الدولة و لا أعضائها إلا بمقدار ارتباطها بالأخلاق و بالواجبات المرتبة على معتقها تجاه الآخرين ¹ .

و قد مالت مختلف الشعوب نحو التسامح الديني ، كما خرجت بعض المذاهب عن الديانات التي كانت تنتمي إليها و اعترفت بحرية إتباع هذه المذاهب في الطرق التي اعتمدها لممارسة شعائهم ، فاحترموا بذلك خصوصية شعائهم ، و هي مسألة حافلة بالعظة من طرق شتى ، كما أنها مثال واضح على قابلية الشعور العام للوقوع في الخطأ فيما نسميه بالروح الأخلاقية ، و إن الحق الذي يحمله المتعصب على من ينكرون مذاهب لمن أوضح الأدلة على هذا الشعور.

و هكذا فهذه الحال هي التي كانت ميدانا للصراع الذي برزت من خلاله حقوق الفرد في المجتمع ، فأنكر على المجتمع دعواه في مباشرة سلطته على الذين ينشقون عليه ، يقول روسو " يستطيع كل واحد أن يعتنق من الآراء ما يطيب له دون أن يكون لصاحب السيادة معرفتها ² .

إن هذا القول ينطبق على المجتمعات المحافظة حيث ينفر أصحابها من تدخل الدولة في شؤون حياتهم الخاصة ، إنها المجتمعات التي لا يزال يسري فيها دم النفوذ و التقليد و

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 211.

² جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 211.

العادة و الأعراف ، حيث الدولة لا تمثل بحسبهم سوى عدو مناهض للمجتمع ، و هو تنازع خفي بين المجتمع و الدولة حول احتلال المواقع و محاولة كل قوة الأخذ بزمام الأمور في محيط اجتماعي لم يحق بعد وجوده السياسي ، أي دولة تعبر عن الكل الاجتماعي ، فلم تتعلم غالبية الشعوب المتأخرة أن سلطة الدولة تتبثق مما يريده الشعب .

و لكن السؤال المطروح : هل يمكن للدولة أن تتدخل في الحياة الخاصة للأفراد ؟ و هنا لا بد من الرجوع إلى السلطة التشريعية التي تعد تعبيرا صحيحا عن الإرادة العامة ، حيث تسير وفق قواعد و ضوابط واضحة و تبني القاعدة العامة التي تستوجب أن تسير وفقها حياة الأفراد هي وضع حد أو لنقل حدود لكل أشكاله العنف و القهر و الاستلاب ... التي يمارسها المجتمع على الأفراد كما أنه لا يحق لأي سلطة مهما كان نوعها أن تفرض على الفرد ما تراه أنه خير له ، و لا بد أن تفرض عليه ما يجب أن يقوم به ، فالإنسان سيد نفسه ، و يحق له أن يتصرف كما يشاء ، غير أنه يبقى مسؤول عن أفعاله ، فالإنسان يملك حقوقا تعد واجبات على السلطة و بالتالي فالسلطة لا تمتلك حق الإجبار أو المنع أو الاعتداء ، بل من وظائفها حماية حقوق الأفراد و تحقيق المنفعة العامة للناس .

و من الناحية الاجتماعية أي بين أفراد المجتمع أنفسهم ، تصبح حقوقي من واجبات غيري و هذا التبادل يعبر عن ماهية الإنسان المدني .

الفصل الثالث :

الحقوق و بناء الدولة في فلسفة

روسو

أولا : الحرية و المساواة .

ثانيا : السيادة كأساس لبناء الدولة عند روسو .

ثالثا : الحكومة في فلسفة روسو .

رابعا : دول الحق و القانون عند روسو .

خامسا : نقد و تقييم

بما أنه لكل فرد حقوقه الخاصة كعضو في المجتمع ، فقد حاول الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الدفاع عن هذه الحقوق ، ما جعل هدف كل نظام سياسي و اجتماعي بالنسبة له هو الحفاظ على حقوق الإنسان باعتبار هذا الأخير يعيش في المجتمع الذي يجعل منه شريرا ، و منه طرح روسو أفكاره فيما يتعلق بالحكم و حقوق المواطنين و رسم الخطوط العريضة للنظم التي كان يعتقد أنها لازمة أو ضرورية لإقامة دولة ديمقراطية التي يتشارك فيها جميع المواطنين ، حيث يعبر الشعب عن إرادتهم العامة وفقا للقوانين.

أولا : الحرية و المساواة

يحتل مفهوم الحرية مكانة مركزية في فلسفة روسو السياسية ، حيث يباشر حديثه في كتابه " العقد الاجتماعي " بقوله " يولد الإنسان حرا و يوجد الإنسان مقيدا في كل مكان و هو يظن أنه سيد الآخرين و هو يظل عبدا أكثر منهم ¹ " .

و بالتالي فالحرية مرتبطة بماهية الإنسان و هي المعطى الأول و الصفة الجوهرية بالنسبة له ، و تحتل المقام الأول في حالة الطبيعة حيث لم يكن في حاجة الى تأسيسها، غير أن هذه الحرية فقدت بالاجتماع، فكان من الواجب إرساء الحرية من جديد في شكلها المدني ، و الحل في ذلك هو العقد الاجتماعي أي إيجاد شكل للتجمع يحمي الأفراد و الممتلكات ، مع الإبقاء على الحرية التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة ، و لعل أبرز ما يكسبه الإنسان بالعقد هو الحرية الأخلاقية أو المدنية ، حيث يضيف الإنسان الأخلاقية اللازمة على جميع أفعاله ، فالتمتع بالحرية و الحفاظ عليها يتم عن طريق القيام بالواجبات و

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 16.

التعاقد مع باقي أفراد المجتمع الذي تنازل فيه عن حقوقه الطبيعية مقابل منحه حقوق مدنية ، غير أن المجتمع المدني يقيد الإنسان و يجعل منه عبدا للقانون أو لأشخاص آخرين ، في حين أنه ولد حرا ، و له الحق في أن يفعل ما يشاء ، و لا شيء يستطيع أن يوقف حرية الإنسان التي تمكنه من صنع الاتفاقات و المعاهدات مع غيره ، و بالتالي يصنع بذلك أخلاقه و تتجسد الدولة ك فكرة أتى بها الإنسان الحر ، و مع أن كل فرد يتحد مع الجميع إلا أنه لا يطيع إلا نفسه و يبقى حرا كما كان من قبل ، حيث لا يستطيع التخلي عن حريته التي هي إنسانيته " تخلي المرء عن حريته إنما هو تخلي عن صفته كإنسان ... و إن مثل هذا التخلي يتنافر مع طبيعة الإنسان ، فتجريد إرادته من كل حرية إنما هو تجريد لأفعاله من كل صفة أخلاقية ¹ " .

و الحرية السياسية حسب روسو ترتبط بمفهومين أساسيين هما : القرار و النقد ، حيث يقرر ما يريده و يصنع ما يشاء و يختار القوانين التي تتماشى وفقا لحريته ، و ثانيا النقد فالمواطن لا تعود له فقط القدرة على التشريع ، و لكن كذلك القدرة على ممارسة النقد ، نقد ما يعتبره شروطا مولدة لما سيحد من حريته ، و بالتالي فالمواطن من المنظور الروسي يتدخل في مدنيته و يجعل من تدخله هذا واحدا من شروط حريته السياسية .

و الديمقراطية لا تسمى كذلك إلا إذا كان للمواطنين إمكانية التعبير و مواجهة الأسباب التي تهدد و تحد من حريتهم ، و بالتالي فالدولة حسب روسو تتأسس على الحرية .

و العلاقات الاجتماعية تنتظم هي الأخرى وفقا لإرادة الأفراد الأحرار الصانعين لها و هذا ما سينشئ حدودا لحرية الأفراد " إذ ليس هناك إلا قوة الدولة التي تصنع حرية أعضائها و القوانين المدنية تنشأ عن هذه العلاقة الثنائية ² " .

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 117.

² جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 101.

غير أن الأفراد قد يقبلون بهذه الحدود التي تنقص من حريتهم الخاصة ، كما أنهم قادرين على الانفصال و الخروج عن تلك الجماعات حين تتعارض مع حرية إرادتهم في أي وقت يشاؤون ، و لكل جماعة الحق في صناعة القرارات و اتخاذ المواقف بشكل ديمقراطي ، و لكن حرية الأفراد هذه قد تحدّها ما يعرف بالسلطة الاجتماعية كالعادات و التقاليد و المعتقدات و القيم الأخلاقية و المعارف و غيرها و هي الفكرة الجوهرية التي تشكل أساس الرّفص للسلطة لأنها تشويه لطبيعة الإنسان التي فطر عليها " فالحرية العامة هي نتيجة طبيعة الإنسان و قانون الإنسان الأول هو أن يعنى ببقائه الخاص ، و واجبه تجاه نفسه هو أول ما يحرص عليه ¹ .

فالأفراد يولدون أحرارا و لا يحق التدخل في حريتهم هذه أو محاولة الحد منها، و حتى الأبناء بإمكانهم التصرف كما يشاؤون بعد بلوغهم سن الرشد ، فهم يملكون حرية خاصة بهم حيث يقول روسو في هذا الصدد " فهؤلاء الأولاد يولدون أناسا أحرارا و تكون حريتهم خاصة بهم ، فلا يستطيع أحد غيرهم أن يتصرف فيها ² " ، و بالتالي فلا وجود لأية سلطة تقيد الحرية كحق طبيعي لا يمكن التنازل عنه ، و لكن أقوى رادع للحرية و تحرر البشر من الوصاية هو المسؤولية ، بحيث يتحمل الأوصياء أفعال القصر المسؤولين عنهم ، كما يتحمل كل فرد عواقب تعديه على حقوق و حريات غيره .

غير أن المجتمعات لا تخلو من الفئات التي تسعى لفرض سيطرتها و سلطتها على باقي الأفراد ، فالأغنياء مثلا قد يسعون للسيطرة على الأضعف منهم ، و هذا ما يرفضه روسو رفضا مطلقا ، و إن أهم مؤسسات السلطة القمعية هي الدولة ، و هذه السلطة بكل أشكالها تتنافى مع مفهوم الحرية الحقيقي ، و يفترض لتحقيق الحرية الاجتماعية العدالة الاجتماعية حيث تتسجم إرادة الفرد مع إرادة الجماعة .

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 26.

² المصدر نفسه ، ص 32.

و انتماء الفرد إلى الجماعة يعني وجود سلطة ما يؤدي بالضرورة إلى تنازل الفرد عن جزء من حريته لها ، و تبقى الحرية لدى روسو لا تنشأ سوى بمشاركة الإرادات الفردية التي تعطي الشرعية لصاحب السلطة الذي لا سيادة له إلا فيما أقره الأفراد ، كما أن الأفراد لا حق لهم في الخروج عن الإرادة العامة ، و الفرد المتمرد يجبر على أن يكون حرا .

و قد تصور روسو الأفراد في الدولة على أنهم صانعوا القرارات ، حيث يقرروا و بحرية تامة ما يرونه الأفضل لمجتمعهم و منه " فهم مواطنون و تابعون على التوالي ، مواطنون حيث يصوغون الإرادة العامة و تابعون قي طاعتهم لتبعات هذه القرارات ، لكنهم في كلتا الصفتين أحرار حقيقيون متحررون من أية سلطة اعتبارية¹ " فرغم تنازل الفرد عن حقوقه لصالح الجماعة إلا أن هذا لا يعني تخليه عن حريته ، فشرط العقد تنازل الأفراد عن حقوقهم للمصالح العام ، غير أن روسو يرى أن الحرية ستكون مضمونة عن طريق المساواة التي يوفرها العقد الاجتماعي ، و هذه المساواة تبدو بديهية طالما أن كل واحد يمنح نفسه بموجب العقد للجميع .

لقد أعطى روسو للحرية و المساواة أهمية كبيرة و هاجم المجتمع و الملكية الخاصة باعتبارهما من أسباب الظلم و عدم المساواة ، مثلما هاجم بشدة سوء المبادئ و القيم الأخلاقية التي سادت في مجتمعه ، فكان بذلك شديد الحرص على اكتشاف نظام سياسي من شأنه أن يقلل التفاوت و اللامساواة بين الناس .

فبالرغم من أن هناك اختلافات و فروقات طبيعية بين الأفراد سواء جسمية أو ذهنية و كذلك في المواهب و القدرات ، غير أن العلاقات السياسية المختلفة التي توجد بين الناس قد تبالغ أو تقلل من هذه اللامساواة الأصلية ، أي أن الاجتماع بين البشر هو الذي أفسد حياة

¹ ديريك هيتير ، تاريخ موجز للمواطنة ، ترجمة ، آصف ناصر و مكرم خليل ، دار الساقي ، بيروت ن ط1، 2008، ص 106.

الإنسان " فالإنسان المتوحد كان كاملا سعيدا لأن حاجاته قليلة ، و إرضاءها سريع و لأنه حرا مستقلا ، فكان كل إنسان مساويا لكل إنسان¹ " .

غير أن هذه المساواة لم تدم بعد الاجتماع و ظهور الصناعة و الزراعة و تقسيم العمل و الأراضي زادت من حدة التفاوت بين الناس ، و لكن وعلى الرغم من أنهم قد لا يكونون متساوين من حيث القوة و الذكاء إلا أنه وجب إحلال المساواة الأخلاقية التي تجعل الجميع متساوين عن طريق التعاقد و الحق ، فنعطي بذلك الكل نصيبا متساويا من القوة المشروعة و نبني نظاما سياسيا من شأنه أن يلبس المجتمع المدني ثوب المساواة ، حيث يشارك الجميع في صنع الديمقراطية التي تستند إلى الوجود الفعلي للحرية ، و الديمقراطية عند روسو تعني إمكانية التعبير و مواجهة الأسباب التي تحد من حرية الإنسان ، لأن تأسيس الدولة على الحرية لا يعني قدرة كل واحد على أن يعيش متحررا من كل إكراه فقط ، بل يرتبط بإدراك أن مؤسسة الجماعة السياسية يجب أن تقوم على الرضا الشخصي لأعضائها

و لقد ربط روسو بين الحرية و المساواة و القانون بحيث أن المواطن ليس ذلك الشخص الذي يمتلك حقوق و عليه واجبات فحسب ، بل يمتلك كذلك القدرة على سن القوانين و هنا نتبين معنى الحرية التي تفيد الخضوع للقانون الذي سنه الشعب و وافق عليه ، فتكون العلاقة بين الحرية و القانون قد تحققت من خلال المشاركة المتساوية للمواطنين في التشريع ، و تكون غاية كل نظام تشريعي هو الحرية المساواة.

و الأفراد يعبرون عن إرادتهم العامة و عن حريتهم من خلال القوانين و عن طريق الإرادة العامة التي تتجم عن مقتضيات العقد الاجتماعي يصبحون أحرارا .

حيث يستبدل الإنسان الحرية الطبيعية التي عرفها في حالة الطبيعة بالحرية المدنية التي يضمنها له العقد " إن ما يفقده الإنسان بسبب العقد الاجتماعي هو الحرية الطبيعية .. أما

¹ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق ، ص 213.

ما يربحه فهو الحرية المدنية و ملكية كل ما يوجد في حيازته¹ " و الفرق بين الحريتين أن الحرية الطبيعية لا يحدّها شيء سوى قوى الفرد أما الحرية المدنية فتحدّها الإرادة العامة.

ثانيا : السيادة كأساس لبناء الدولة عند روسو

مما لا شك فيه أن الممارسة السياسية في العصور الوسطى كانت غارقة في التفسيرات الدينية و اللاهوتية بشكل كبير ، حيث ارتبطت السيادة بالدولة ، و خلقت بذلك كل أشكال التعسف و اللامساواة ، ما جعل الفلاسفة و المفكرين يضعون جملة من المبادئ تمثلت في الحرية و العدالة و القانون و لديمقراطية ، و أبرز هؤلاء الفلاسفة هوبز و لوك و روسو، هذا الأخير الذي كان له الفضل الكبير في التأسيس للدولة الحديثة ، و رد الاعتبار لإنسانية الإنسان ، و لقد ظهرت الدولة عند روسو بوصفها مجموعة من الأنظمة و المؤسسات التي تعبر عن الإرادة العامة والمتمثلة في التعهدات التي تربط المواطنين، وان تحدث روسو عن الإرادة العامة و السيادة ، فهذا لا يعني أنه يفصل بينهما ، فالعقد الاجتماعي يعطي الدولة السلطة المطلقة على أعضائها و هذه السلطة التي توجهها الإرادة العامة تسمى سيادة ، و في هذا الصدد يقول "بما أن السيادة ليست غير ممارسة الإرادة العامة فإنه لا يمكن أن يتنزل عنها²" ، أي أن السيادة لا يمكن التنازل عنها لأي جهة كانت ، فلا نتنازل عنها لشخص حتى يكون ملكا ، وصاحب السيادة هو الهيئة السياسية و المعبر عنها لدى الدولة بالشعب ، فالشعب هو صاحب الإرادة أو هو تمثيل للإرادة العامة و هو صاحب السيادة الوحيد ، دون غيره ، و بالتالي فلا تنازل عن السيادة للملك مثلا بل أن هذا الأخير هو من يخضع لشعبه ، و مما لا شك فيه أن الإرادة العامة صاحبة السيادة تسعى دائما نحو ضمان المصلحة العامة أو النفع العام ، "أن مصدر كل مشروعية هو الشعب بوجه عام من حيث

¹ عزيز لزرق ، محمد الهلالي ، الحرية ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ط1، 2009، ص 75.

² جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 51.

أنه يقابل الملك ... و لا بد أن تكون هناك حكومة ... غير أن حقها هو الحكم يستمد من الشعب و لا يمارس إلا طالما أنه يرضيه " ¹.

فالقانون لا يمكن أن يشرع من غير إرادة الشعب ، و هنا يصبح المواطن مشرعا بمشاركته في وضع القانون أو كعضو من أعضاء السيادة ، كما يصبح فردا خاضعا للقانون و بالتالي طاعته و احترامه ، و تجنب التعدي عليه ، غير أن هذا القانون وجب أن يكون صحيحا ، و حتى يكون كذلك يجب أن يصدر عن الإرادة العامة ، أي بموافقة الشعب و يكون خادما للمصلحة العامة .

و السيادة كما لا يمكن التنازل عنها ، فإنه لا يمكن تجزئتها " السيادة لا تتجزأ لنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل و ذلك لأن الإرادة تكون عامة أو لا تكون ، و هي إما أن تكون إرادة هيئة الشعب أو قسم منه فقط ² ، أي عقد سيادة و بالتالي تضع قانونا أو إرادة خاصة فتضع مرسوما لا أكثر .

و تبقى الإرادة عند روسو عامة ، أي يشارك فيها الجميع و أي قانون يشرعه صاحب السيادة (الشعب) فهو لا يفرضه على غيره بل على نفسه كذلك ، و بالتالي غياب الاستبداد أو اللامساواة ، بتطابق السيادة مع الإرادة العامة ، و التي لن تكون قيда على الحرية ، حيث تنازل الفرد عن حقوقه الطبيعية يكسبه بذلك حريته في الإطار المدني و القانوني "فالبحث عما يتألف منه الخير الأعظم للجميع، الذي يجب أن يكون غاية لكل تشريع، وجدنا أن مرده إلى غرضين أصليين : الحرية و المساواة ³."

و بما أن السيادة هي سيادة الشعب و فقط ، أي تمثل الإرادة العامة فهي لا تقبل التجزئة لأن الإرادة هي إرادة كلية لا تتكون من أجزاء فتصبح السيادة هي الأخرى عامة و كلية و لا

¹ ليوشترأوس ، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جان لوك إلى هيدجر ، مرجع سابق ، ص 151.

² جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 53.

³ جان جاك روسو ، المرجع السابق ، ص 70.

تقبل التجزئة ، كما أن الإرادة العامة صاحبة السيادة هدفها تحقيق المصلحة العامة و النفع المشترك .

و يميز روسو بين إرادة الجميع و الإرادة العامة ، فالأولى تتشكل عندما يفكر المواطنون إلا بمصالحهم الخاصة ، و حتى نحقق إرادة صادقة و بعيدة عن الخصوصيات و جب أن يعطي كل مواطن رأيه حسب ما يراه و دون أن يعطي الاعتبار للجماعات الجزئية .

كما أن صاحب السيادة يمتلك سلطة مطلقة على كل الرعايا طالما أنه يجسد الإرادة العامة و طالما أن الرعايا كانوا قد تنازلوا عن حقوقهم لصالح الإرادة العامة و أي قيد يفرضه صاحب السيادة على الرعايا هو قيد يقيد به نفسه .

و تبقى الإرادة العامة هي المرجع الأساسي في توجيه المتعاقدين نحو هدفهم و كل قانون لا يرضى به الشعب ، يعد قانونا باطلا " إن القانون تنتجه إرادة كل شخص يفكر عن طريق الجميع و الوظيفة الأولية للعقد الاجتماعي هي تكوين نظام حكم يمكن أن يعبر عن الإرادة العامة¹ " ، فالقانون هو نتاج الإرادة العامة ، بحيث يساهم كل فرد في وضعه و لكن بصورة يمكن قبولها أي بسن قوانين يمكن أن تطبق على كل أعضاء المجتمع ، و القانون الوضعي حسب روسو لا يمكن أن يكون غير عادل ، لأنه يمثل الإرادة العامة و ليس هناك من يمكن أن يكون غير عادل اتجاه نفسه ، و هنا تكمن الحرية الحقيقية و التي هي طاعة القانون المعبر عن إرادتنا، و أن تعدي الدولة على حقوق المواطنين و الخروج عن مضمون القانون يعتبر تعدي على إرادتهم التي كانت الأساس الأول في قيام الدولة ، و إن هذا التعدي أو الاستبداد سوف يقضي على سيادة الشعب و إرادته العامة ليشكل بذلك أفرادا

¹ ليو شتراوس و جوزيف كروسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص 149.

يحكمون و آخرون يطيعون حيث يقول " و لنن أخضع أشخاص مشتتون ... لسيطرة فرد واحد ، أيا كان عددهم فإنني لا أرى في ذلك قط إلا سيذا و عبيدا ¹."

و تبقى مهمة النواب الحفاظ على تطبيق القوانين دون التدخل في تقرير أي شيء نهائيا ، و يرفع عنهم روسو اسم النواب كون السيادة لا تتنازل عنها ، بل هم وكلاء عن الشعب ، فلا حق للحكومات أن تغير القوانين حسب هواها ، أو أن تخل بثقة المواطنين و كل خرق لهذه السيادة أو هذا النظام يعد استبدادا أو قيادة مستفزة و عدوانية ، وبالتالي فحق الحكومة في الحكم يستمد من الشعب ، و صوت الشعب هو وحده الذي يمكن أن يؤسس القانون ، و يجب أن يرجع النواب إلى استشارة من اختارهم في حالة نشأة مسألة جديدة حيث " إن الإرادة العامة تتطلب استشارة مستمرة دائمة ²."

غير أنه لا يمكن أن تتم هذه الاستشارة إلا عن طريق التصويت و الذي لا بد من أن يؤسس على شروط أخلاقية مسبقة ، فالافتراع العام حق لكل مواطن ، و هو فقط من بإمكانه القيام به ، و منه فالتعبير عن الإرادة العامة يعني استشارة الجميع كما أنه لا يمكن للشخص أن يقوم بالتصويت وفقا لانفعالاته و عواطفه و أهواءه الخاصة ، و إلا فإنه لن يكون هناك نظام أو قانون معين ، و يمكن اعتبار نتيجة التصويت إرادة عامة ، هذه الأخيرة التي هي أساس لحياة المرء و بفضلها يعود الأفراد ليتصرفوا مع بعضهم البعض كما كانوا في الحياة البدائية حيث تسود المشاعر الأخلاقية ، و حتى نخلق مجتمعا مدنيا يتساوى فيه الجميع يجب أن نخضع مصلحتنا الشخصية لخدمة المصلحة العامة ، كما أنه لا بد أن يدرك المرء أن حقوقه تتبعث امن المجتمع الذي يعيش فيه ، و عليه أن يقوم بواجباته و التزاماته حتى يحصل على هذه الحقوق ، و هذه الأخيرة يضعها المواطنون عن طريق التشاور الجماعي الذي ينتهي بصياغة الحقوق للصالح العام و الواجبات اللازمة عنها ، و هذه الشرعية في

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 46.

² ليو شتراوس ، جوزيف كروسي ، المرجع السابق ، ص 152.

سن القوانين تتقل الأفراد من أشخاص إلى مواطنين فاعلين و خالقين لمجتمعهم " فمع سن الناس لقوانينهم يتحولون من مجرد أشخاص ... إلى مواطنين ، و هذا هو التحول الذي يخلق مجتمع مدني¹ .

غير أنه لابد من توفر ظروف تسمح بصياغة أو سن القوانين مثل الابتعاد أو عدم التمسك الشديد بالعادات و الخرافات و التقاليد و تسخيرها لخدمة الصالح العام و هكذا عدم تحميل الفرد ما يفوق قدرته و إمكانياته و لعل أبرز ظرف يساعد على سن القوانين هو الاستقرار الداخلي أي عدم تعرض المجتمع للاعتداءات الخارجية و منه ممارسة الشعب لسيادته و بحرية تامة .

و في تكريس الصالح العام يمكن للأفراد أن يتصرفوا و في ظل النظام الاجتماعي الجديد بموجب التزام بعدم التعدي بالأذى على الآخرين ، تماما مثلما كانوا في حالة الطبيعة و أن الاحترام المتبادل بين الأفراد يفتح باب التسامح و تبادل وجهات النظر المطروحة بطرق معقولة .

ثالثا : الحكومة في فلسفة روسو

تمثل الحكومة في نظر روسو السلطة التنفيذية التي تقابل السلطة التشريعية (الشعب) "الحكومة هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا و السيد ليتواصلا، موكول إليها تنفيذ القوانين و صيانة الحرية المدنية و السياسية"² .

فالحكومة عند روسو تمثل دور المنفذ لقوانين صاحب السيادة و هذه الهيئة (الحكومة) يسمى أعضائها حكاما ، في حين تحمل بأسرها اسم "الأمير" ، و الذي لا يمكنه وضع

¹ ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص 231.

² جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 84.

قوانين في غياب الشعب ، و هو لا يمكن أن يحل محل صاحب السيادة ، و يميز روسو بالنسبة للحكام الذين يتشكل منهم الأمير ثلاث أنواع من الإرادات

1. الإرادة الخاصة : بمعنى تخصه كفرد و التي لا تهدف سوى لنفعه الخاص و مصلحته الشخصية .

2. إرادة الحكام المشتركة : و يمكن أن نطلق عليها اسم إرادة الهيئة، و تضم الحكام الذين يتشكل منهم الأمير و ترتبط بمصلحته ، و تعتبر عامة بالنسبة للحكومة و خاصة بالنسبة للدولة التي تشكل الحكومة جزء منها .

3. إرادة الشعب : أو ما يسميها روسو بإرادة السيد حيث يقول " هي عامة نظرا إلى الدولة التي تعد الكل ، أكثر مما إلى الحكومة التي تعد جزءا من الكل ¹ " ، و يرى روسو أنه يجب أن تتعدم الإرادة الخاصة كونها لا تخدم الصالح العام فهي ذاتية ، و أن تكون إرادة الحكام تابعة إلى الشعب ، و بالتالي تسيطر الإرادة الأخيرة (السيد) و تصبح هي القاعدة الأساسية لباقي الإرادات الأخرى ، و من هذه العلاقة يمكن تركيز الحكم في يد عدد قليل من الأشخاص حتى يصبح أكثر قوة ، و إن الحكومة القوية تتناسب بشكل كبير الدولة الكبيرة ، و لكن قيام الدولة يتطلب نوع من الحكم و هنا يفصل روسو في أنواع الحكم حيث يقسمها إلى ثلاث :

- أ. **الحكم الديمقراطي :** حيث يكون الحكم في يد كل الشعب أو الجزء الأكبر منه .
- ب. **الحكم الأرستقراطي :** بمعنى أن يمنح الحكم إلى عدد قليل من الأفراد فيكون عدد المواطنين أكثر من عدد الحكام .
- ت. **الحكم الملكي :** يمكن أن يمنح الحكم إلى حاكم واحد ، فيستمد بذلك البقية سلطانهم منه ، وهذا الشكل هو الأكثر شيوعا .

¹ جان جاك روسو ، المصدر نفسه ، ص 90.

و يرى روسو أن لكل نوع من هذه الأنواع تواجد و تموضعه ، حيث يتناسب الأول (الحكم الديمقراطي) مع الدول الصغيرة ، في حين يتناس الثاني (الحكم الأرستقراطي) مع الدول المتوسطة ، و أما الثالث (الحكم الملكي) فيتناسب مع الدول الكبيرة .

إن الديمقراطية هي شكل الحكم الذي يمثل فيه الشعب صاحب سيادة و أميرا ، و هو الحكم الأكثر صعوبة في تطبيقه ، حيث يصعب على الأفراد تطبيق القواعد و القوانين التي كانت من وضعهم و "ليس من الصالح أن ينفذ القوانين من يضعها"¹ .

ثم إن من يضع القوانين يكون على دراية أكثر من غيره في كيفية تنفيذها و تفسيرها و بالتالي فهذا النوع من الحكم سيكون مثاليا ، أما بالنسبة للأرستقراطية فتتقسم إلى ثلاث أنواع :

- **الأرستقراطية الطبيعية :** و تبرز خاصة في المجتمعات البدائية أو الأولى مثل حكم كبار السن .

- **الأرستقراطية الوراثية :** و تعد من أسوأ أشكال الحكم ، يمنح فيه السلطان إلى الأولاد و يجعل الأسرة من الأشراف .

- **الأرستقراطية الانتخابية :** و هي الشكل الأفضل ، أما الملكية فتسعى دائما لفتح الباب أمام المحتالين للتدخل في الأمور ، حيث يقول روسو " أولئك الذين يبلغون المعالي في الملكيات هم في الغالب من صغار ذوي الدسائس و صغار المفسدين الذين يصلون بمواهبهم الحقيرة إلى المناصب العالية في البلاطات"² .

إن كل حكومة بحسب روسو تميل إلى الفساد ، أي أنها تسير نحو انتهاك السيادة و الابتعاد عن العقد الاجتماعي ، حيث تتحول الديمقراطية إلى أوليغارشية و منها إلى ملكية إلى أن تنتهي إلى الاستبداد ، و كل هيئة سياسية محكوم عليه بالموت ، و الموت يعني

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 95.

² جان جاك روسو ، المصدر نفسه ، ص 101.

تمكن الشعب من ممارسة سيادته و تشريعاته و لتجنب هذا الفساد يمكن تعيين مجالس شعبية بتجميع الشعب في أمكنة في كل مرة ينشب فيها خلاف .

كما يرى روسو أنه لا وجود لحكومة بسيطة ، فكل رئيس لا بد من أن يرأس شعب فيكونوا تابعين له ، كما لا بد لكل حكومة من رئيس ، و هو ما يطلق عليه اسم الحكومة المركبة أو المختلطة ، حيث تكون السلطة التنفيذية فيها منقسمة على وجه متدرج من العدد الكبير إلى الأصغر ، " و ذلك مع الفرق القائل بإتباع العدد الأكبر للأصغر تارة و إتباع العدد الأصغر للأكبر تارة أخرى¹ " .

في حين أن الحكومة الصالحة بالنسبة لروسو هي الحكومة التي يتساوى فيها الجميع ، ويزداد عدد المواطنين فيها كل مرة ، ذلك دون أي تدخل خارجي أو تجنيس أو تدخل مواطنين أجانب على أرضها ، و أن الحكومة التي يقل عدد أفرادها و يفنون فهي أسوأ الحكومات لأنها لم تحافظ على رعاياها أو مواطنيها ، فعندما يسير عدد المواطنين من الكثير إلى القليل سارت الحكومة نحو الانحطاط و الانهيار .

و نظام الحكومة لا بد أن يضم أمرين أساسيين و هما : وضع القانون و تنفيذ القانون ، فمن خلال الأول يقرر السيد وجود هيئة للحكومة بشكل من الأشكال .

و من خلال تنفيذ القانون يعين الشعب الرؤساء أو النواب الذين يمثلون الحكومة ، غير أن اضمحلال البشرية سوف يحدث حتى و لو كانت الحكومة خيرة و حكيمة ، فالنسبة لروسو " فإننا نحرم من بشريتنا باضطرارنا إلى العيش تحت حكم ليس لنا دور فيه² " ، و إذا حرم عدد كبير من الناس من المشاركة و ممارسة السيادة و الإدلاء بآرائهم فإن الحكومة ستكون أنانية و مستبدة . و حكم الشعب هو وحده الذي يشكل حكومة صالحة و مكرسة لخدمة

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 105.

² جلين تندر ، الفكر السياسي الأسئلة الأبدية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، ط1،

الصالح العام ، و قد كان روسو يعتقد أنه إذا لم يتأثر الأفراد بحضارة المدن و تطورها فإن لديهم القدرة على الرقي و التوجه نحو القداسة .

رابعاً : دولة الحق و القانون عند روسو

لقد شغل موضوع الحقوق اهتمام الكثير من المفكرين و الفلاسفة ، لما لها من دور و أهمية في حياة الإنسان ، و اختلفت بذلك وجهات النظر حول هذه القيمة التي لا يمكن التخلي عنها ، و روسو من أهم الفلاسفة الذين أولوا للحق الاهتمام الأكبر ، فالحق عنده لا يمكن أن يأتي بالقوة ، فالأمثلة التاريخية حسبه تبين لنا أن القوة تسعى لتبرير مشروعيتها عبر الأخلاق ، يقول روسو " إن الأقوى ليس له من القوة ليكون السيد إن لم يحول قوته إلى واجب¹ " ، و بالتالي فالقوة قدرة مادية يكتسبها الإنسان ، و لا يمكن أن تستمد منها الأفعال و القيم الأخلاقية و الحديث عن حق الأقوى غير جائز ، و هو لا يسعى إلا لتحقيق المصلحة الخاصة ، و مفهومها الحق و الأقوى لا يمكن أن يجتمعا لأنه تناقض ، فإما أن يكون هناك حق و بالتالي لا وجود للقوة و إما أن تكون هناك قوة و بالتالي لا يصابها أي حق ، لأن القوة تجبر على الطاعة في حين أن الحق يعني الطاعة وفق القانون و الأخلاق ، إن هدف روسو من وراء إبعاده للحق عن القوة هو التأسيس للمجتمع المدني القائم على السلطة الشرعية و سيادة الشعب ، و بالتالي فهو يرفض إقامة السلطة أو الحقوق على القوة ، يقول روسو " ليس هناك إلا قوة الدولة التي تصنع حرية أعضائها و القوانين المدنية تنشأ من هذه العلاقة الثنائية² " . و هذا معناه أن القوة لا تصنع أي حق و هي غير قادرة على صياغة السلطة أو المحافظة عليها ، فلا توجد غير قوة الدولة التي تسيطر على أعضائها و لكن وفق القوانين و المبادئ و القيم التي هي من صناعة الأفراد ، و قوة الدولة لا تعني سلطتها و تحكمها التام في الأفراد ، بل تستمد حكمها و شرعيتها من القانون الذي يعد

¹ جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص 39.

² جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص 101.

السلطة المرجعية الأعلى لكل الهيئات و المؤسسات و الهياكل الحكومية ، " إن القانون الحاكم هو الذي يكون جوهر الدولة¹ " .

و سيادة القانون إلى جانب تقابل السلطات و متابعتها لبعضها البعض و كذلك وجود فضاء للحرية و المساواة و التمتع بالحقوق ، يجعل من الدولة دولة القانون ، و الأفراد فيها يمكن أن نطلق عليهم اسم المواطنين بآتم ما في الكلمة من معنى ، حيث يحمي القانون حقوقه ، و يخول له الفرصة كفاعل سياسي في المجتمع، مساوي لغيره من الأفراد و لا تمايز بينهم ، لا من حيث ما يملكون و لا من حيث مستواهم و موقعهم في المجتمع ، و بالتالي فدولة القانون هي دولة الحق أي أن تضمن حقوق و حريات أفرادها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ... أي أن الحق لا يمكن أن يستمد من القوة ، كما سبق و أن أشرنا، و إنما يستمد من القانون و هو الضامن الأساسي للحقوق ، و هو الصيغة المنظمة لها في إطار نظام اجتماعي تعاقدية ، و دولة القانون ترى نفسها في مواطنيها الذين يعطوها الصورة الديمقراطية ، حيث لا تقوم إلا في إطار ديمقراطي حر ، من حيث التفكير و التعبير و التنظيم المدني و السياسي و غيرها ، و التي تكسب الفرد صفة المواطنة و الانتماء الوطني و التحلي بالحقوق و القيام بالواجب تحت دستور البلاد ، الذي يجب عليه أن يضمن حريات المواطنين، و منه فالعلاقة بين دولة القانون و الديمقراطية ضرورية و لا يمكن الحديث عن الواحدة منها دون الأخرى .

لقد سعى روسو إلى إقامة مجتمع قائم على تجسيد الفرد و تكريس الحرية و المساواة في ظل سلطة الأمة ، لا سلطة القوة ، لأن ذلك ينقص و يحط من قيمة الإنسان و حقوقه و تمتعه بالحياة الكريمة ، و في ظل طاعة القانون الذي يجسد الانتماء الأخلاقي للجماعة فالإنسان يحقق حريته من خلال طاعته للقانون الذي ارتضاه لنفسه ، و حتى نحافظ على هذه الطاعة و الاحترام للقانون و نضمن بذلك الحقوق و الحريات ربط روسو بين الدين و

¹ جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 121.

الدولة أو ما أسماه الدين المدني " و لكي يعطي روسو لهذا الولاء للعقد الاجتماعي معنى مقدسا قال بما أسماه الدين المدني¹ .

حيث يرى روسو أن الأطفال قد يولدون عل حب الوطن ، غير أن هذا الحب أو التضحية قد لا يدوم أن لم نعمل على تعزيزه ، و هذا التعزيز لا تضمنه المدارس كون فعاليتها محدودة في هذا المجال ، و بالتالي فإن هذا التطبيق يتحقق بشكل أفضل عن طريق إحلال مدني أو دين للدولة ، و هو ليس دون بالمفهوم اللاهوتي أو المعتقد ، و إنما تعليم عقيدة أو نظام عقائدي يختص بالأخلاق و القيم و الواجبات ، أي موجه للأغراض المدنية " و هكذا ثمة إعلان عن إيمان بدين مدني تماما تكون مهمة السيد فيه إقرار مواده ، ليس كعقيدة دينية بل كوجدان اجتماعي يستحيل من دونه وجود مواطن صالح² " .

و بالتالي فكل من يتنكر لمبادئ العقد الاجتماعي و كذا الدين المدني يعد مواطن غير صالح ، و لا يخدم دولته و مجتمعه ، فيجوز لحاكم الدولة أن ينفيه من الدولة و يبعده عن المجتمع ، و هذا النفي ليس لأنه غير تقي ، بل لكونه غير اجتماعي و غير قادر على حب وطنه ، و التضحية من أجله ، أما إذا تصرف الفرد بما ينافي أو يناقض هذه المبادئ و كأنه لا يؤمن بها ، فجزاؤه سيكون عقوبة الإعدام لأنه بحسب روسو قد ارتكب أفظع الجرائم و هي الكذب أمام القانون .

" فالمواطن الذي يكذب أمام القانون لا يكون حرا في الحقيقة بالمعنى المدني للعيش في حرية مجتمعية ، من خلال القيام بالواجبات المتبادلة³ " ، لأن الحرية لها أهمية كبيرة و هي مرتبطة بالإرادة العامة .

¹ جمال هاشم ، قاموس الفلاسفة ، دار الخطابي للطباعة و النشر ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1991 ، ص 73.

² ديريك هيتير ، تاريخ موجز للمواطنة ، مرجع سابق ، ص 109.

³ ديريك هيتير ، تاريخ موجز للمواطنة ، مرجع سابق ، ص 110.

خامسا : نقد و تقييم

لقد حاول الفلاسفة من خلال نظرية العقد الاجتماعي تفسير نشأة الدولة و انتقال الإنسان إلى العيش في مجتمع يسوده حكم القانون ، و أبرز من قاد هذه النظرية توماس هوبز ، جون لوك ، جان جاك روسو ، أسبينوزا . و المفكر الألماني صامويل بيفنهورف ، و لقد اعتمد كل هؤلاء المفكرين على مقدمات تكاد تكون واحدة و هي أن الناس قد أبرموا عقدا فيما بينهم من أجل إقامة مجتمع منظم ، غير أنهم اختلفوا في أطراف العقد و في موضوعه

لقد تركت نظرية العقد الاجتماعي بصمات واضحة على تاريخ الفكر الأوربي خلال القرن الثامن عشر ، غير أنها لم تخلو من الانتقادات الموجهة إليها ومنها: أنه ليس هناك في تاريخ الإنسانية ما يثبت اجتماع و اتفاق الناس في زمان و مكان معين ، و أنهم قد أبرموا عقدا انتقلوا من خلاله من حالة الفطرة إلى المجتمع المنظم الذي يسوده القانون ، كما أن الإنسان في واقع الأمر حتى و إن عاش حياة طبيعية فقد كان يخضع للسلطة الأبوية مثلا و لو كان هناك فعلا عقدا قد أبرم لكان هذا من الأحداث العظيمة التي عرفها التاريخ و لتشابهت أنظمة الحكم في العالم .

كما أن نظرية العقد الاجتماعي قد أهملت حل المشكلات ذات الطابع الدولي ، حيث اهتمت بعلاقة الفرد بالدولة ، فالأفراد عند روسو صانعو القرارات و القوانين و السيادة تعود للشعب فقط ، و بالتالي فمهمة الدولة حماية هذه القوانين و الأنظمة و السهر على تنفيذها وفق ما يرغب فيه الشعب ، حيث لا يحق للحاكم الخروج عن مضمون العقد و إن فعل فبإمكان الشعب أن يثور ضده .

و إن كان روسو كغيره من فلاسفة العقد الاجتماعي قد فسر نشأة الدولة على أساس العقد فإن فيلسوف القرن التاسع عشر "هيجل" ينتقد فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي في إقامة الدولة على أساس العقد ، فالعقد بالنسبة له يحقق غرضا مؤقتا و لكن الدولة حقيقة دائمة و

هي تسبق المجتمع المدني و تسبق الأفراد كذلك ، و هي وحدها ذات السيادة و السلطة المطلقتين و لا يربطها غيرها أي تعاقد ، كما بإمكانها الاستغناء عن كل تعاقداتها ، و هي ليست مجرد أداة لتحقيق السلام و توفير الأمن للأفراد ، إن مهمتها توجيه المجتمع أخلاقيا و روحيا ، و الدولة وجدت كنتيجة لصراع الأفراد الذين تتحكم فيهم عاطفة الغرور و السيادة ، و بانتهاء الصراع يصبح من الأفراد من هم سادة في حين يبقى البعض الآخر عبيد .

و إن نادى روسو بالحرية و المساواة فإن هيجل يرى في ذلك تقدما للمصلحة الفردية و تأكيدا للشعور بالذاتية ، فالحرية عنده ليست سوى طاعة القانون كما أنه لا يمكن أن نساوي بين الكفاء و غير الكفاء.

رغم هذه الانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي عامة و إلى روسو خاصة ، إلا أنه لا يمكننا إنكار ما انطوت عليه هذه النظرية من أفكار ايجابية ساهمت في تغيير مجرى الأحداث في أوائل العصور الحديثة ، حيث رفعت الظلم و الاستبداد الذي طالما مارسه الملوك الطغاة على الإنسان باسم الحق الإلهي أو التفويض الإلهي ، فقد أعاد العقد إنسانية الإنسان و ضمن له حريته و مساواته أمام غيره ، هذه الحرية و المساواة التي اعتبرت من حقوقه الطبيعية و هذا ما ساهم في وضع إعلان عرف بإعلان حقوق الإنسان و المواطن ، الذي كان إنجيل البشرية ، حيث عرف الإنسان من خلاله حقوقه التي سلبت منه في عصور مضت ، و قد كانت الحرية و المساواة التي قال بهما روسو الفكرتان الأساسيتان لهذا الإعلان ، فالبشر يولدون أحرار و متساوين ، أما حقوقه كمواطن فهي تلك الحقوق التي يكتسبها الفرد بوجوده في المجتمع المدني و بالتالي أفكار روسو في العقد الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في تفجير الثورة الفرنسية 1789 و ما تمخض عنها في إعلان حقوق الإنسان و المواطن ، و لقد كانت لأفكاره صدى واسع ليس في بلده فرنسا فحسب بل في جميع دول العالم .

الخاتمة

خاتمة :

و خلاصة القول أن نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر في أوروبا الغربية ، و لاسيما في كل من إنجلترا و فرنسا قد لعبت دور هام في نشر العديد من الأفكار و النظريات السياسية ، رغم أنها لم تخدم أصحاب السلطة الذين رأوا فيها انتقاصا لشخصياتهم ، لقد ساعدت هذه النظريات على تفجير الثورتين الأمريكية (1776) و الفرنسية (1789)، و كانت مؤشرا لنهاية الحكومات المطلقة التي هيمنت على أوروبا طيلة قرون من الزمن إما بدعم الكنيسة أو بقوة طغيانها المدني .

ثم أن العالم الحديث و حركات التحرر مدينة لنظريات العقد الاجتماعي و التي أيقظت ضمائر الأفراد ، و أنارت عقولهم و رؤاهم للمناداة بحياة كريمة في ظل القانون الذي يكون من وضع الشعب لا الحكومات ، فقد تجرأت هذه النظريات على رفض حق الملوك، و الزعم بأن الملك أو الحاكم مفوض من الله ليحكم الأفراد .

و لقد كان جان جاك روسو الذي يعتبر أبا روحيا للثورة الفرنسية من أبرز فلاسفة و مفكري عصره بلا هوادة ، فقد سعى إلى إبراز إنسانية الإنسان و منحه القيمة التي تتماشى مع حياته المجتمعية ، و دافع عن الحرية ، و التي لا ينتازل الإنسان إلا عن جزء منها لصالح السلطة ، فهي هبة الطبيعة المرتبطة بماهية الإنسان و كينونته ، فالإنسان في حالة الطبيعة كان حرا لا تقيده ضوابط و لا حدود ، يحيا حياة مثالية خالية من كل أنواع الظلم و الطغيان و كل مظاهر الفساد ، و لقد انتقل الإنسان من المرحلة الطبيعية إلى المرحلة المدنية و ذلك بعد أن طرأ تقدم و تغير على حياته فجأة ، و بالتالي فما على الإنسان إلا أن يجد لنفسه ما يؤمن حياته و يحفظ بقاءه و كذا حفظ المصلحة المشتركة ، فأصبح الاجتماع البشري ضرورة لا بد منها ، هذا الاجتماع الذي مثله العقد الاجتماعي ، و الذي يتمثل هو الآخر في تخلي الناس عن حقوقهم الطبيعية للدولة ، و لكن ليس بصفة كلية أو دون مقابل بل يستعوضوا بها بحقوق أخرى مدنية ، و هكذا يكون التخلي عن الحقوق تخلي شكلي الهدف منه أن يصبح للحرية و المساواة أساس اجتماعي .

كما أنه كان يرى أن الحكومة لا بد أن تكون ديمقراطية و هي أفضل أشكال الحكم حيث تستمد الدولة سلطتها و شرعيتها من إرادة الشعب أو ما يعرف " بالإرادة العامة" ، فالشعب هو الذي يقرر و هو صاحب السيادة و لذلك تكون الحكومة وكيل عن الشعب يخضع لرقابته باستمرار ، و يكون له حق تغييرها ، و الثورة عليها إذا لم تطبق القوانين و تلتزم بما جاء في العقد كونها أحد طرفي العقد إلى جانب الشعب .

و يمكننا تلخيص فلسفة روسو التي أراد من خلالها بناء المجتمع السياسي الأمثل في النقاط التالية :

- أن الإنسان كان يحيا حياة طبيعية فطرية سابقة على حياة الاجتماع السياسي .
- أن حالة الطبيعة كانت حياة مثالية يسود فيها السلام و الشفاء و السعادة ، و لكن هذه الحالة لم تستمر نظرا للتطور و التقدم الحاصل في الحياة ، و رغبة الأفراد في التخلص منها و البحث عن حالة أفضل تضمن الحقوق و الاستقرار .
- انتقال الإنسان من حالة الفطرة الطبيعية إلى المجتمع كان عن طريق إبرام عقد اجتماعي و الذي شكل فيما بعد الدولة ، و كان الهدف من فكرة العقد الاجتماعي تنظيم العلاقات بين الحاكم و الأفراد .
- إن دوافع إبرام العقد و تكوين الدولة لدى روسو هو الابتعاد عن الآفات التي ظهرت في الحالة الطبيعية ، بداية من الملكية الخاصة ، و قد بدأت حسب روسو عندما سيح أحدهم أرضا وقال هذه ملكي، و كان قد ظهر الضعف في طبع غالبية الناس .
- لقد تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية لصالح الإرادة العامة غير أن هذا التنازل قد استعاضوا من خلاله بحقوق مدنية .
- و لقد دعي روسو إلى سيادة الشعب و إرادته التي لا مجال لتحقيقها إلا في إطار الحكم الديمقراطي المباشر .

- نادى روسو كذلك بضرورة إحلال حق الحرية و المساواة بين الأفراد كونها من الحقوق الطبيعية التي فطر عليها الإنسان .

و هكذا نستخلص أن فكرة العقد الاجتماعي قد طرحت للتصدي للحكم المطلق ، حيث أظهرت قيمة الإنسان كطرف في الحياة السياسية إلى جانب الحاكم ، و لقد كان لكتابات روسو الأثر البارز على رجال الثورة الفرنسية ، فقاموا بأخذ الحقوق الفردية و سيادة الشعب و الإرادة العامة و القانون و إزالة الفوارق بين الطبقات و القضاء على الامتيازات الطائفية من أفكاره .

فقد أسهم روسو إسهاما كبيرا في إغناء الفكر السياسي بآرائه و أصبحت وحدة الشعب هي الخطوة الأولى في علم السياسة ، و فكرته لتلك الوحدة تضمنت فيما بعد الإشارة إلى الدولة القومية .

فقد شكلت نظرية العقد الاجتماعي عند روسو سببا إضافيا للسعي نحو التغيير و تكريس مفاهيم أساسية كالحقوق و الولاء للدولة ، و أصبحت مصدر إلهام لمحري "بيان حقوق الإنسان و المواطن " فقد أخذت فرنسا بمذهب القانون الطبيعي و أعلنت حقوق الإنسان الطبيعية الملازمة للقوانين الوضعية ، و بالتالي أصبح القانون الطبيعي رسميا بعد أن كان مجرد أفكار لدى الفلاسفة .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

I. قائمة المصادر

1. جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، ط2، 2012.
2. جان جاك روسو ، خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين البشر ، ترجمة بولس غانم، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2009.
3. جان جاك روسو ، الاعترافات ، ج3، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ، دط، دس .
4. جان جاد روسو ، في العقد الاجتماعي ، ترجمة دوقان قرقوط ، دار القلم ، لبنان ، دط ، دس.
5. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ط2، 1990.
6. جان جاك روسو ، محاولة في أصل اللغات ، ترجمة محمد محجوب ، الدار القومية للنشر ، دم ، دط، دس .
7. جان جاك روسو ، إيميل ، ترجمة نظمي لوقا ، الشركة العربية للطباعة و النشر ، القاهرة ، دط ، دس .

8. جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، ترجمة بولس غانم ،
اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ، بيروت ، دط، 1972.

II. قائمة المراجع باللغة العربية

1. أحمد عثمان ، الشعر الإغريقي ، المجلس الوطني للثقافة و الآداب ، الكويت ، دط ،
1984.
2. إسبينوزا ، رسالة في اللاهوت و السياسة ، ترجمة حسن حنفي ، المطبعة الثقافية ، دم ،
دط، 1971.
3. علي حافظ، سوفكل ، أنيتوجة ، أجاكس فيلوكتيه ، وزارة الإعلام ، الكويت ، دط، 1973.
4. إبراهيم دسوقي أباضة ، عبد العزيز غنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، بيروت
دط، 1973.
5. أفلاطون ، محاورات أفلاطون ، أوطفرون ، الدفاع أقريطون فيدون ، ترجمة ، زكي نجيب
محمود ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، دط، 1966.
6. أميرة حلمي مطر ، جمهورية أفلاطون ، مهرجان القراءة للجميع ، دم ، دط، 1994.
7. أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، القاهرة ، دط ، 2008.
8. أندري كريسون ، روسو حياته ، فلسفته ، منتخبات، ترجمة نبي صقر ، منشورات عويدات ،
بيروت ، ط4، 1988.

9. أرسطو ، السياسة ، ترجمة الأب أوغسطين بربارة البوليسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، دط، 1957.
10. إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1، 2001.
11. برنار غوتوينز ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة علي عيسى ، منشورات عويدات بيروت ، ط1، 1982.
12. جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، دم، دط، 1959.
13. جان جاك شوفالبيه ، أمهات الكتب السياسية ، ترجمة جورج صدقي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، دط ، 1980.
14. جون لوك ، رسالة في التسامح ، ترجمة عبد الرحمان بدوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1988.
15. جون توشبار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، الدار العالمية ، بيروت ط1، 1981.
16. جورج زيناتي ، رحلات داخل الفلسفة الغربية ، دار المنتخب العربي للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ط1، 1993.
17. جلين تيندر ، الفكر السياسي - الأسئلة الأبدية- ترجمة محمد مصطفى غنيم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة ، ط1، 1993.
18. ديريك هيتير ، تاريخ موجز للمواطنة ، ترجمة آصف ناصر ، مكرم خليل ، دار الساقى ، بيروت ، دط، 2008.
19. روبرت بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ج4، ترجمة علي زنون ، مكتبة دار المتنبى، بغداد ، دط، 1964.

20. ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، دم ، دط ، 1997.
21. صلاح علي نيوف ، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي ، كلية القانون و العلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدانمارك ، دط ، دس .
22. عبد المنعم محفوظ ، النظم السياسية - أسس التنظيم السياسي و صوره الرئيسية - المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، دط، 1981.
23. عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، دار العودة ، بيروت ، دط، دس .
24. عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دم ، ط2، 2000.
25. عبد الله عبد الدايم ، التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين ، دار العلم ، بيروت ، دط، 1984.
26. فريدريك وورم ، الفلسفة في 100 كلمة ، ترجمة محمد جديدي ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ط1، 2015.
27. الفارابي ، آراء أصل المدنية الفاضلة ، منشورات جامعة أكسفورد ، دم ، دط، 1985.
28. ليو سترواس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيودوكس حتى أسبينوزا ، ترجمة محمد سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، دط، 2005.
29. محمد نصر مهنا ، في تاريخ الأفكار السياسية و تنظيم السلطة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، دط، 1999.
30. محمد صالح ، الفلسفة الاجتماعية و أصل السياسة ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط1، 2008.
31. مصطفى سيد أحمد صقر ، فلسفة العدالة عند الإغريق و أثرها على فقهاء الرومان و فلاسفة الإسلام ، مكتبة الجلاء الجديدة ، القاهرة ، دط، 1989.

32. نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، شركة الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر ، ط1، 2004.

33. يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة السياسية ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، دط، 2012.

III. قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1. John Locke, traité du gouvernement civil , Op,cit, chII.
2. Thomas Hobbes , L'évithan , tard original de phillipe Folliot ; 2002, Ch,xx .
3. Thomas Hobbes, Le citoyen ou les fondements de la politique, traduit par Sammuel Sabrière ; flamarion , Paris,1982.

IV. قائمة الموسوعات و المعاجم

1. أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء ، معجم مقاييس اللغة ، ج4، مادة العقد ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، دم ، دط، 1971.
2. أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ، أساس البلاغة ، ج1،مادة العقد، دار الكتب العلمية ، لبنان ، دط، 1998.
3. ابن منظور ، لسان العرب ، مادة العقد ، ج9، دار إحياء التراث العربي للنشر و التوزيع بيروت ، ط3، 1998.
4. أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ج1، مادة العقد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 2008.

5. جميل صليبا ، المعجم لفلسفي ، ج2، مادة العقد ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، دط، 1982.
6. جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، مادة العقد ، دار الطليعة ، دم ، ط2، 1979.
7. جمال هاشم ، قاموس الفلاسفة ، مادة العقد ، دار الخطابي للطباعة و النشر ، الدار البيضاء ، ط1، 1991.
8. رحيم أبو رغيف الموسري ، الدليل الفلسفي الشامل ، ج2، مادة العقد ، دار البيضاء ، بيروت ، ط1، 2013.
9. شعبان عبد العاطي عطية ، أحمد حامد حسين و آخرون ، المعجم الوسيط ، مادة العقد ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط4، 2004.
10. مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، مادة العقد ، دار قباء الحديثة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، دط، 2007.
11. أندريه لالاند ، الموسوعة الفلسفية ، ج1، مادة العقد ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط2، 2001.
12. عبد الرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، مادة العقد ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ط1، 1984.

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

مقدمة أ-ج

الفصل الأول : العقد الاجتماعي الأسس النظرية و أبرز المنظرين .

- أولا : مفهوم العقد والعقد الاجتماعي 08
- ثانيا : الحق الطبيعي باعتباره أساس للعقد الاجتماعي..... 12
- ثالثا : الجذور الفكرية لنظرية العقد الاجتماعي 17
- رابعا : أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي..... 28
- فكرة العقد الاجتماعي عند توماس هوبز 28
- فكرة العقد الاجتماعي عند جون لوك 32

الفصل الثاني : العقد الاجتماعي الأسس النظرية و أبرز المنظرين .

- أولا : الروافد الفكرية لفلسفة روسو 38

41	 ثانيا : حالة الطبيعة و الإنسان الطبيعي
47	 ثالثا : الحالة المدنية و الإنسان المدني
51	 رابعا : العقد الاجتماعي عند روسو
60	 خامسا : التعارض بين الفرد و المجتمع

الفصل الثالث : العقد الاجتماعي الأسس النظرية و أبرز المنظرين .

66	 أولا : الحرية و المساواة
71	 ثانيا : السيادة كأساس لبناء الدولة عند روسو
75	 ثالثا : الحكومة في فلسفة روسو
79	 رابعا : دولة الحق و القانون عند روسو
82	 رابعا : نقد و تقييم
86	 الخاتمة
90	 قائمة المصادر و المراجع